وقفات
مع الشيخ محمد الحسن بن الددو
في شرح نخبة الفكر
كتبه:
أبو ميمونة محمد الأمجد بن محمد محفوظ الشنقيطي
(محمد بن الدي)

اعتمدت في نقل كلام الشيخ على:
الأشرطة المسموعة في الأغلب، وقد أعتمد ـ أحيانا ـ على الأشرطة المفرغة في موقع الشيخ، وقد تبين لي بعض الاختلاف بين المسموع والمقروء.

قال السخاوي: (اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعني). فتح المغيث: (**1/236**).

قال الحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد:
(حمل إلي عمر بن داود النيسابوري كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح الذي صنعه أبو عبد الله بن البيع النيسابوري فوجدت فيه أغلاطا فأعلمت عليها وأوضحتها في كتاب فلما وصل الكتاب إليه أجابني على ذلك بأحسن جواب وشكر عليه أتم شكر وذكر في كتابه إلي أنه لا يذكر ما استفاده من ذلك أبدا إلا عني وذكر في كتابه إلي أن أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثهم قال أخبرنا العباس بن محمد الدوري قال سمعت أبا عبيد يقول: من شكر العلم أن تستفيد الشيء فإذا ذكر قلت: خفي علي كذا وكذا ولم يكن لي به علم حتى أفادني فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم). الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، ص: (**193**).

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعد: فقد كنت حضرت افتتاح الدورة التي قام بها الشيخ محمد الحسن بن الددو الشنقيطي قبل سنوات والتي قام خلالها بشرح: "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" وسرعان ما استوقفتني بعض الأوهام الشنيعة والأخطاء الفظيعة في درسه ذلك، ثم إنه لم يتيسر لي حضور دروسه بعد ذلك، وكنت أسمع بعض الإخوة يذكر أن دورة المصطلح هذه مليئة بالأخطاء، ولكني كنت أظن أن الأمر لا يخلو من مبالغة حتى من الله علي بالحصول على أشرطة هذه الدورة فسمعت محتواها، وذلك في شهر رجب من سنة ثلاثين وأربعمائة وألف فوجدت فيها طوام ودواهي ما خطرت مني على بال ففكرت في الرد عليها فشرعت في جرد ما تضمنته من أوهام وأخطاء ولما انتهيت من ذلك شرعت في الرد عليها صونا لجهود علمائنا ـ رحمهم الله تعالى ـ من التحريف، ووفاء بالميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم أن يبينوا ولا يكتموا، ولا ندعي أننا من العلماء ولكنا نسلك سبيلهم، ونتشبه بهم بعون الله لنا، وتبيين الحق قصدنا راجين من الله التوفيق لما يحبه ويرضاه.

تمهيد

قال يحيى بن سعيد: سألت سفْيان الثَوري وشعبة ومالكا وابن عيينةَ عن الرجلِ لا يكون ثَبتا في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه. قالوا: أخبر عنه أنه ليس بِثَبت.[1]

وقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِىِّ إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ. وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ فَتَرَى أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ لاَ تَأْخُذُوا عَنْهُ قَالَ سُفْيَانُ بَلَى. قَال عَبْدُ اللَّهِ فَكُنْتُ إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ فِيهِ عَبَّادٌ أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ وَأَقُولُ لاَ تَأْخُذُوا عَنْهُ.[2]

وقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: انْتَهَيْتُ إِلَى شُعْبَةَ فَقَالَ: هَذَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ فَاحْذَرُوهُ.[3]

وقال الشعبي: حدثني الْحارث الأعور الهمداني وكان كذابا.[4]

وقال ابن عون: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ.[5] وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم كحال أهل البدع.[6]

ونحن ـ إن شاء الله تعالى ـ سنحاول أن نتكلم بإنصاف وعدل، والله المستعان وعليه التكلان.

كتبه:

أبو ميمونة محمد بن الدي.

---

[1] ـ أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (35).
[2] ـ المصدر السابق(38).
[3] ـ المصدر السابق (42).
[4] ـ المصدر السابق (51).
[5] ـ المصدر السابق (57).
[6] ـ منهاج السنة النبوية (4/183).

الوهم الأول: قال الشيخ: سافر جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري رضي الله عنه من البصرة إلى المدينة مسيرة شهر في طلب حديث واحد.

تصحيحه: قلت: جابر كانت رحلته من المدينة إلى الشام[7]، وفي رواية أنها كانت إلى مصر[8].

الوهم الثاني: ذكر أن عبد الله بن أنيس رحل من المدينة إلى الشام في حديث واحد.

تصحيحه: قلت: عبد الله بن أنيس لم يرحل وإنما رحل إليه جابر بن عبد الله كما تقدم .

الوهم الثالث: ذكر أن (أحمد بن حنبل لم يدرك مالكا ولكنه روى عن ستة عشر من أصحابه) انتهى

تصحيحه: أحمد بن حنبل ولد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة[9] ؛ وتوفي مالك سنة تسع وسبعين ومائة[10] فيكون أحمد أدرك خمسة عشر عاما من عمر مالك ولكنه لم يلقه وقد روى عن أكثر من ثلاثين من أصحابه، وهم: إسحاق بن عيسى بن الطباع، وإسماعيل بن عمر الواسطي، والحسين بن الوليد النيسابوري، وحماد بن مسعدة، وروح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي البصري، وزيد بن الحباب، وسعيد بن منصور، وسليمان بن داود العتكي الزهراني، والضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل، وعامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير، وعبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الغساني، وعبد الله بن إدريس الأودي، وعبد الله بن رجاء أبو عمران المكي، وعبد الله بن محمد النفيلي، وعبد الرحمن بن غزوان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي، وعثمان بن عمر بن فارس، وعقبة بن خالد السكوني، وعمر بن هارون بن يزيد البلخي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقتيبة بن سعيد، وليث بن خالد البلخي، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن جعفر "غندر"، ومحمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الزبيري، ومكي بن إبراهيم، ومنصور بن سلمة، وموسي بن داود الضبي، والهيثم بن جميل، والهيثم بن خارجة، ووكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد القطان.

الوهم الرابع: ذكر أن الحافظ ابن حجر عقد مجالس للإملاء في مصر وقد وجد الناس يقرؤون الحديث في الكتب ولا يروى سماعا.

تصحيحه: سبقه إلى ذلك شيخه الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي فقد ذكر ابن فهد المكي أنه شرع في الإملاء من سنة خمس وتسعين إلى أن مات[11]، ولم يزل الحفاظ يعقدون مجالس للإملاء في كل عصر، ومن تتبع كتب التراجم علم صحة ذلك .

الوهم الخامس: ذكر أن الحافظ ابن حجر من تلامذة الذهبي وكرر ذلك وأضاف إليه الحافظ المزي والهيثمي والبلقيني وابن الملقن وإبراهيم التنوخي.

تصحيحه: أما البلقيني[12]، والتنوخي[13]، والهيثمي[14]، وابن الملقن[15]، فهم من شيوخ ابن حجر، وأما أبو الحجاج المزي وأبو عبد الله الذهبي فلا يذكرهما في شيوخ ابن حجر إلا من لا علم عنده

---

[7] ـ مسند أحمد (431 ـ 25/432)، والأدب المفرد للبخاري (1/337)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (538 ـ 3/539)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (11/244)، ومعجم الصحابة لابن قانع (4/60) ، وفوائد حديث أبي ذر الهروي رقم (2)، ومسند الحارث بن أبي أسامة (1/189 ـ بغية الباحث)، ومساوئ الأخلاق للخرائطي (2/139)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (1/186)، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي (3/381) من طريق همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل عن جابر بن عبد الله وهذا سند ضعيف، قال الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (2/141) ـ وقد أورده بسنده ـ : هذا حديث تفرد به القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل؛ وابن عقيل، والقاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي لم يحتج بهما الشيخان أبو عبد الله البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ولم يخرجا هذا الحديث في الصحيح بإسناده ، وإنما أشار البخاري إليه في ترجمة الباب واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه اهـ

[8] ـ مسند الصحابة للروياني (2/315)، ومسند الشاميين (1/104)، وفوائد تمام (2/357)، والرحلة في طلب الحديث (113 و 1/116).

[9] ـ تهذيب الكمال (1/445).

[10] ـ تهذيب الكمال (27/119).

[11] ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ص: (151).

[12] ـ الفتح: (1/13)، (1/411)، (2/156).

[13] ـ الفتح: (1/6)، (2/168).

[14] ـ المطالب العالية: (1/86).

[15] ـ انظر فتح الباري: (2/350)، (2/356)، (2/484).

بالتاريخ؛ فإن المزي توفي في ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[16]، والذهبي في ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة.[17]
وولد ابن حجر سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة[18]، أي بعد موت المزي بإحدى وثلاثين سنة، وبعد موت الذهبي بخمس وعشرين سنة!!!
الوهم السادس: ذكر أن ابن حجر ولد في عسقلان بالشام وانتقل إلى مصر.
تصحيحه: ذكر ابن فهد المكي: أن ابن حجر ولد في مصر وأنه رحل إلى دمشق سنة اثنتين وثمانمائة وأنه حج مرات وسمع بعدة من البلاد كالحرمين والإسكندرية وبيت المقدس والخليل ونابلس والرملة وغزة وبلاد اليمن.[19]
الوهم السابع: ذكر أن الحاكم أبا عبد الله زاد في كتابه على كتاب الرامهرمزي وأنه حسن ترتيبه وتنسيقه.
تصحيحه: لما ذكر الحافظ ابن حجر تصنيف الحاكم وصفه بأنه "لم يهذب ولم يرتب."[20]
الوهم الثامن: ذكر الشيخ أن الحافظ ابن كثير اختصر علوم الحديث للحاكم في كتابه اختصار علوم الحديث الذي شرحه أحمد شاكر بالباعث الحثيث.
تصحيحه: يبدو أن الشيخ لم يقرأ مقدمة الكتاب، وإلا فقد قال ابن كثير فيها: وكان الكتاب الذي اعتنى بتهذيبه الشيخ الإمام العلامة أبو عمرو بن الصلاح تغمده الله برحمته من مشاهير المصنفات في ذلك بين الطلبة لهذا الشأن وربما عني بحفظه بعض المهرة من الشبان سلكت وراءه واحتذيت حذوه واختصرت ما بسطه ... إلخ[21].
الوهم التاسع: سمى الشيخ كتاب القاضي عياض في المصطلح بالإلماع بآداب الرواية والسماع.
تصحيحه: أعلم الناس بهذا الكتاب هو مؤلفه وقد سماه في شرحه لصحيح مسلم في آخر كلامه على مقدمة مسلم "الإلماع لمعرفة أصول الرواية والسماع"[22] ويقع للشيخ مثل هذا في أسماء بعض المؤلفات الأخرى.
الوهم العاشر: ذكر أن ابن الصلاح جمع في كتابه بين الكفاية والجامع للخطيب البغدادي والإلماع لعياض.
تصحيحه: أن ابن الصلاح اعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره كما قال الحافظ ابن حجر[23] ، فموارد ابن الصلاح في كتابه أكثر مما ذكر الشيخ .
الوهم الحادي عشر: ذكر أن لابن الصلاح شرحا على مقدمته، لكنه لم يصل إلينا.
تصحيحه: لم أقف على ذكر لهذا الشرح بعد البحث، فأخاف أن يكون وهما من الشيخ.
الوهم الثاني عشر: ذكر أن طلاب ابن الصلاح شرحوا كتابه من بعده وقال : فقد شرحها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في شرح سماه " التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح " .
تصحيحه: توفي ابن الصلاح سنة ثلاث وأربعين وستمائة[24]، وولد العراقي سنة خمس وعشرين وسبعمائة[25] فلا يصح أن يكون من طلابه أبدا ، وما أظنه لقي أحدا لقيه والله أعلم.
وأما شرح العراقي على كتاب ابن الصلاح فقد سماه هو في مقدمة شرحه، ص: (12):"التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح".
الوهم الثالث عشر: ذكر أن لابن حجر شرحا على ألفية العراقي اسمه: فتح الباقي.

---

[16] ـ تذكرة الحفاظ (4/194) ، والبداية والنهاية (14/155) ، والدرر الكامنة (6/244).
[17] ـ ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني ، ص : (23) ، والبداية والنهاية (14/180).
[18] ـ لحظ الألحاظ ، ص : (211).
[19] ـ المصدر السابق.
[20] ـ نزهة النظر ، ص : (20).
[21] ـ الباعث الحثيث ، ص : (17) ، وانظر التقييد والإيضاح ، ص : (54).
[22] ـ إكمال المعلم (1/195).
[23] ـ نزهة النظر ، ص : (22).
[24] ـ تذكرة الحفاظ (4/150).
[25] لحظ الألحاظ ، ص : (144).

تصحيحه: الاسم الصحيح لكتاب ابن حجر هو: "النكت على شرح ألفية العراقي".[26]

الوهم الرابع عشر: ذكر أن إطلاق السنة على المرفوع والموقوف يترتب عليه أمر عند الأصوليين وهو إذا قال الصحابي مثلا: "من السنة كذا" أو "كان من السنة كذا" هل هذا في قوة المرفوع أم لا ؟ الراجح أنه ليس في قوة المرفوع.

تصحيحه: الخلاف في قول الصحابي: "من السنة كذا" ونحوها هل له حكم الرفع أم لا، مشهور بين أهل الحديث، والذي عليه جمهور المحدثين أن له حكم الرفع، وخالف في ذلك جماعة منهم: أبو محمد ابن حزم، وأبو الحسن الكرخي، و أبو بكر الصيرفي، و أبو بكر الرازي.[27]

الشريط الثاني:

الوهم الخامس عشر: قال ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره في الصلاة.

تصحيحه: في ثبوت لفظة "على صدره" نظر، فقد تفرد بها مؤمل بن إسماعيل[28] وليس بالقوي إذا تفرد[29]، وله شاهد عند أحمد[30]، لكن في سنده: قبيصة بن هلب، وهو ـ وإن وثقه العجلي وابن حبان ـ فقد قال عنه ابن المديني والنسائي: مجهول، وللحديث شاهد آخر مرسل.[31]

الوهم السادس عشر: ذكر حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عند الكعبة وعلى رأسه المغفر وعلى رأسه عمامة سوداء.

تصحيحه: في صحيح مسلم: (1358) من رواية أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام .

وفي صحيح مسلم أيضا (1359) من رواية جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء .

وفي رواية أبي أسامة عن مساور الوراق عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال كأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه.

وفي الصحيحين[32]من رواية مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر...الحديث؛ وحديث المغفر هذا لا يثبت إلا من هذا الطريق[33]، وقد تقصى الكلام عليه الحافظ ابن حجر.[34]

الوهم السابع عشر: ذكر أن الوصف الخلقي ليس سنة عند أهل الأصول وأن أوصافه كلها لا تدخل في السنة عند الأصوليين.

تصحيحه: قال صاحب المراقي ـ معرفا السنة ـ:

وهي ما انضاف إلى الرســــول   من صفة كليس بالطـــويل
والقول والفعل وفي الفعل انحصر   تقريره كذي الحديث والخبر [35]

الوهم الثامن عشر: ذكر أن جامع الترمذي في أوله كتاب الإيمان أو أبواب الإيمان وأبواب العلم ثم أبواب الطهارة وفي آخره كتاب العلل يورد فيه الأحاديث التي فيها وقف أو انقطاع أو غير ذلك.

تصحيحه: هذا كلام غريب جدا كدت أجزم بسببه أن الشيخ لم ير جامع الترمذي، فأول الجامع: أبواب الطهارة، ثم أبواب الصلاة، ثم أبواب الزكاة، ثم أبواب الصوم، ثم أبواب الحج ... إلخ.

---

[26] ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان (1/49).

[27] ـ انظر ـ مثلا ـ: الإحكام لابن حزم (230 ـ 2/234)، ومعرفة أنواع علم الحديث، ص : (80)، وشرح صحيح مسلم للنووي (1/30)، والمنهل الروي ، ص : (48)، ونزهة النظر، ص : (125 ـ 131)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (428 ـ 1/431)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (180 ـ 1/182)، وفتح المغيث للسخاوي (113 ـ 1/114).

[28] ـ إعلام الموقعين (2/618).

[29] ـ تراجع أقوال الأئمة فيه في التهذيب (193 ـ 4/194).

[30] ـ مسند أحمد: (5/226).

[31] ـ أخرجه أبو داود: (759).

[32] ـ صحيح البخاري (1846)، وصحيح مسلم (1357).

[33] ـ الجامع للترمذي (4/204) ، و المجروحين لابن حبان (2/153).

[34] ـ النكت على كتاب ابن الصلاح (655 ـ 2/669).

[35] ـ كنت تعقبت الشيخ الددو هنا والحق ـ والحق أحق أن يتبع ـ أن الصواب في هذه المسألة مع الشيخ الددو هداه الله وإنني أسجل ـ غير خجول ـ تراجعي هذا هنا امتثالا لقوله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ...) الآية.

وأما العلل الملحق بآخر الجامع فذكر فيه أن جميع ما في الجامع من الحديث معمول به أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عباس في الجمع في المدينة، وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة؛ وأنه بين علتهما في الجامع، وذكر أسانيده إلى الفقهاء الذين حكى مذاهبهم في الجامع، وذكر السبب الباعث له على تأليف الجامع ورد على من عاب أصحاب الحديث بكلامهم في الرجال مستشهدا بكلام الأئمة في ذلك، وذكر الرواية بالمعنى إذا أقام الراوي الإسناد، كما ذكر القراءة على العالم، والإجازة، ثم ذكر أن الحديث إذا كان مرسلا فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، ثم ذكر اختلاف أهل العلم في بعض الرواة، ثم بين مراده بقوله: "حديث حسن"، ثم ذكر الغريب، وذكر أن الحديث ربما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وأنه إنما يصح ذلك إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه.

قلت: فتبين بهذا أن وصف الشيخ للعلل الذي بآخر الجامع بأن الترمذي "يورد فيه الأحاديث التي فيها وقف أو انقطاع": لا أساس له من الصحة، ولعله التبس عليه بكتاب العلل الكبير للترمذي.

الوهم التاسع عشر: ذكر أن كتاب الآثار لأبي يوسف القاضي ما فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيه الموقوف والمقطوع فقط، وكذلك الآثار لمحمد بن الحسن.

تصحيحه: هذا كلام يوحي أن قائله لم ير كتاب أبي يوسف؛ و لا كتاب محمد بن الحسن، فإن فيهما كثيرا من الأحاديث المرفوعة [36]، إضافة إلى ما فيهما من الموقوف والمقطوع.

الوهم العشرون: قال الشيخ: إذا أخرج البخاري في الصحيح عن ابن وهب عن الليث بن سعد مثلا فهذا يسمى أثرا.

تصحيحه: البخاري إنما يروي عن ابن وهب بواسطة واحدة كأحمد بن صالح[37]، و أحمد بن عيسى[38]، وأصبغ بن الفرج[39]، وسعيد بن أبي مريم[40]، وعثمان بن صالح[41]، وغيرهم[42]، وقد وجدت له حديثا رواه عن شيخه محمد بن عبد الرحيم عن هارون بن معروف عن ابن وهب.[43]

الوهم الحادي والعشرون: قال الشيخ: إذا روى أحمد عن ابن لهيعة عن الليث فهذا يسمى أثرا.

تصحيحه: أحمد لا يروي عن ابن لهيعة مباشرة وسنذكر البرهان على ذلك - إن شاء الله - لا حقا.

الوهم الثاني والعشرون: ذكر أن ابن الصلاح ذكر أن الأثر يشمل المرفوع وغير المرفوع وأن هذا مصطلح نادر إنما يقصد به إطلاقات نادرة لدى بعض أهل الحديث يطلقون الآثار على السنن وليس هو الذي عليه اصطلاح أهل الحديث فإنهم يميزون ، يقولون : الأحاديث والآثار فالأحاديث المرفوعات والآثار الموقوفات والمقطوعات.

تصحيحه: ابن الصلاح لم يذكر هذا في كتابه، وقد قال النووي: "وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كله يسمى أثراً."[44] ، وقد قال العراقي في أول شرحه لألفيته[45]: "الأثري بفتح الهمزة والثاء المثلثة نسبة إلى الأثر وهو الحديث"، و قال السخاوي: "الأثري بفتح الهمزة والمثلثة نسبة إلى الأثر وهو لغة البقية واصطلاحا الأحاديث مرفوعة كانت أو موقوفة على المعتمد ومنه شرح معاني الآثار لاشتماله عليها وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوف"[46] وقال السيوطي في ألفيته[47]:

---

36 - انظر - على سبيل المثال لا الحصر - : كتاب الآثار لأبي يوسف، الأحاديث رقم (1) و (42) و (52) و (64) و (87) و (108) و (132) و (133) و (168) و (179) و (193) و (211) و (212) و (213) و (216) و (255) و (269) و (270) و (273) و (317) و (344) و (346) و (357) و (363) و (399) و (429) و (467) و (511) و (532) و (537) ، و كتاب الآثار لمحمد بن الحسن ، الأحاديث رقم (2) و (3) و (7) و (10) و (11) و (16) و (25) و (26) و (37) و (40) و (45) و (47) و (49) و (64) و (70) و (77) و (79) و (80) و (85) و (96) و (98) و (99) و (119) و (121) و (147) و (162) و (167) و (197) و (208) و (265) و (266).

37 - انظر - مثلا - صحيح البخاري (1607).

38 - صحيح البخاري (1514).

39 - المصدر السابق (202).

40 - المصدر السابق (1483).

41 - المصدر نفسه (7175).

42 - كعبد الله بن يوسف التنيسي (3231) و سعيد بن عفير (71) و سعيد بن تليد (3357).

43 - صحيح البخاري (4895).

44 - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (1/2) ، و أقره على ذلك زكريا الأنصاري في فتح الباقي (1/178).

45 - فتح المغيث للعراقي ، ص : (4).

46 - فتح المغيث (1/7).

.... والحـــديث قــيدوا
بما أضيف للنبي قــولا او فعلا وتقريرا ونحـــوها حكوا
وقيل لا يختص بالمرفوع بل جاء للموقوف و المقطوع
فهو على هذا مرادف الخبر وشهروا ردف الحديث والأثـر.

الوهم الثالث والعشرون: ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة تسعا وعشرين ليلة.

تصحيحه: في صحيح البخاري: (1080) و (4298) و (4299) عن ابن عباس قال: (أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوما يصلي ركعتين)، وهذا لفظه في الموضع الثاني، ولأبي داود: (1231) (أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة).

وله ـ أيضا ـ (1233): (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بمكة سبع عشرة يصلي ركعتين)، وفي سند هذه الأخيرة شريك وليس بالقوي، والرواية الأولى أشار أبو داود إلى إعلالها.

الوهم الرابع والعشرون: ذكر أن البخاري في الصحيح ومالكا في الموطأ يذكران بعض مسائل المصطلح.

تصحيحه: أما البخاري فنعم، وأما مالك فلا.

الوهم الخامس والعشرون: ذكر حديث: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم) (ورأيته يستاك)، وقال: ليس سنة عند الأصوليين، لأنه لا يصلح دليلا لحكم شرعي.

تصحيحه: من أقسام السنة عند الأصوليين: الفعل، والأصل فيه أن يدل على الجواز أو الاستحباب، فقول الصحابي: (رأيته يستاك) أدنى مراتبه أن يدل على جواز ذلك، والجواز من أحكام الشرع الخمسة، فقد صلح هذا الحديث ـ كما ترى ـ لأن يكون دليلا شرعيا، وكذلك حديث السباطة فهو دليل على جواز البول قائما، وهذا كالذي قبله.

الشريط الثالث:

الوهم السادس والعشرون: ذكر أن من أمثلة سداسيات البخاري أو سباعياته ما رواه عن قتيبة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة أم المؤمنين عن زينب بنت جحش .

تصحيحه: عدد رواة هذا الإسناد ثمانية، ولم يخرجه البخاري في الصحيح هكذا، فإن حبيبة بنت عبيد الله بن جحش ـ وهي ابنة أم حبيبة ـ لم يخرج لها البخاري وإنما أخرج لها مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة.[48]

وقد أخرج البخاري[49] من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة حدثته عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب ابنة جحش رضي الله عنهن أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فزعا يقول: (لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب ...) الحديث، وأخرجه مسلم أيضا[50] إلا أنه قال : "وعقد سفيان بيده عشرة".

وعند البخاري[51]: "وعقد سفيان تسعين أو مائة".

وأخرجه مسلم أيضا فزاد في إسناده ـ بين زينب بنت أبي سلمة وأم حبيبة ـ حبيبة بنت أم حبيبة.

وبهذا يتضح لك أنه لا ذكر لقتيبة ولا لمالك في المواضع الأربعة عند البخاري، وسيأتي التنبيه على وهم آخر للشيخ في هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

الوهم السابع والعشرون: قال الشيخ: الزهري روى عنه الكبار جدا، كصالح بن كيسان، ومعمر بن راشد، وعبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، ويونس بن حبيب، فهؤلاء رووا عن الزهري، وهم كبار أصحابه.

---

[47] ـ ألفية الحديث مع شرح الأثيوبي (16 - 1/17).
[48] ـ تهذيب التهذيب: (4/668).
[49] ـ صحيح البخاري: (3346) و (3598) و (7059) و (7135)، وهذا لفظه في الموضع الأول.
[50] ـ صحيح مسلم (2880).
[51] ـ صحيح البخاري (7059).

تصحيحه: يونس بن حبيب إن كان النحوي فلا تعرف له رواية عن الزهري؛ وإن كان صاحب الطيالسي فأبعد وأبعد، وكنت أظن أن الشيخ التبس عليه يونس بن حبيب بيونس بن يزيد الأيلي صاحب الزهري ـ حقا ـ حتى سمعته ذكرهما معا في أصحاب الزهري في موضع آخر بعد هذا فعلمت أن الشيخ أتي من عدم معرفة طبقات الرواة.

الوهم الثامن والعشرون: ذكر أن البخاري لم يدرك الشافعي وأدرك أحمد فإذا روى ـ مثلا ـ عن أحمد عن الشافعي عن مالك زاد الإسناد واحدا لأن البخاري روى عن ستة عشر من أصحاب مالك، فروى عن عبد الله بن يوسف التنيسي، والقعنبي، ويحيى بن يحيى التميمي، وقتيبة، وأبي مصعب الزهري.

تصحيحه: توفي الشافعي سنة أربع ومائتين[52] وولد البخاري سنة أربع وتسعين ومائة[53] فقد أدرك من عمر الشافعي عشر سنوات لكنه لم يلقه ؛ بل ما طلب الحديث إلا بعد موته[54] ، فلو حدث عن الحميدي ـ مثلا ـ عن الشافعي عن مالك لنزل الإسناد ، خاصة وأنه سمع من جماعة من أصحاب مالك ـ كما ذكر الشيخ ـ وسأذكر أسماء ثلاثين نفسا منهم، وهم :

أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وأحمد بن يونس، وإسحاق بن محمد الفروي، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل بن موسى، وخالد بن مخلد القطواني، وسعيد بن عفير، وسعيد بن أبي مريم، وسليمان بن داود أبو الربيع الزهراني، والضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل، وعبد الله بن عثمان "عبدان"، وعبد الله بن محمد بن أبي الأسود، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وعلي بن الجعد، وعمرو بن مرزوق الباهلي، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي، ومطرف بن عبد الله النيسابوري، ومكي بن إبراهيم، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي، وهشام بن عمار، والهيثم بن خارجة، ويحيى بن صالح الوحاظي، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى بن قزعة، ويحيى بن يحيى التميمي.

الوهم التاسع والعشرون: ذكر أن الحافظ ابن عساكر قال ـ لما سئل عن أحب الدنيا إليه ـ: إسناد عال وبيت خال.

تصحيحه: هذا القول مروي عن يحيى بن معين، قال ابن الصلاح:[55] روينا أن يحيى بن معين رضي الله عنه قيل له في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي وإسناد عالي. فعزوه إليه أولى من عزوه إلى ابن عساكر، لتقدمه.

الوهم الثلاثون: ذكر أن حديث: "من كذب علي متعمدا" رواه مائتان من الصحابة، ورواه عن كل واحد من المائتين عدد من الناس، فتواتر بلفظه.

تصحيحه: قال النووي: وقال بعضهم رواه مائتان من الصحابة ثم لم يزل في ازدياد[56]، وتعقبه العراقي، فقال: ولعل هذا محمول على الأحاديث الواردة في مطلق الكذب لا هذا المتن بعينه.[57]

وقال العراقي أيضا: وقد زاد بعضهم في عدد هذا الحديث حتى جاوز المائة ولكنه ليس هذا المتن وإنما هي أحاديث في مطلق الكذب عليه، كحديث: (من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)، ونحو ذلك، فحذفتها لذلك، ولم أعدها في طرق الحديث.[58]

وقد سرد العراقي أسماء الصحابة الذين رووا هذا الحديث، فبلغوا خمسة وسبعين؛ وذكر أنها يصح منها نحو عشرين.[59]

وذكر ابن الجوزي طرقه في مقدمة كتابه الموضوعات[60] ، فجاوز التسعين، وقال العراقي: وقد جمع الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي طرقه في جزأين، فبلغ بهم مائة واثنين،

---

52 ـ تذكرة الحفاظ (1/266).
53 ـ تذكرة الحفاظ (2/104).
54 ـ المصدر السابق.
55 ـ معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (272).
56 ـ شرح النووي على مسلم (1/68).
57 ـ التقييد و الإيضاح (1/272).
58 ـ المصدر السابق.
59 ـ التقييد والإيضاح (271 - 1/272).
60 ـ الموضوعات (57 - 1/92) ، وانظر فتح الباري لابن حجر (1/203).

وأخبرني بعض الحفاظ أنه رأى في كلام بعض الحفاظ أنه رواه مائتان من الصحابة وأنا أستبعد وقوع ذلك ، والله اعلم[61]

وقال الحافظ ابن حجر ـ بعد ذكره لجمع من العلماء الذين جمعوا طرق هذا الحديث ـ : وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة ، على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط ، مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه ، من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ، ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة[62] ، وذكر زكريا الأنصاري أنه رواه فوق تسعين[63]

الوهم الحادي والثلاثون: ذكر أن حديث رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام رواه خمسة وسبعون صحابيا.

تصحيحه: قال الحافظ أبو الفضل العراقي : وقد جمعت رواته فبلغوا نحو الخمسين ولله الحمد[64]، وأقره على هذا تلميذه الحافظ ابن حجر.[65]

الوهم الثاني والثلاثون: ذكر أن حديث المسح على الخفين رواه خمسة وسبعون صحابيا.

تصحيحه: قال العراقي: رواه أكثر من ستين من الصحابة ، ومنهم العشرة ، ذكر ذلك أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحق بن منده في كتاب له سماه "المستخرج من كتب الناس"[66] ، وقال الحافظ ابن حجر: وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته، فجاوزوا الثمانين، ومنهم: العشرة[67] ، وقال زكريا الأنصاري: رواه جمع فوق ستين صحابيا، منهم: العشرة ، بل روي من طريق الحسن البصري أنه قال: حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين.[68]

الوهم الثالث والثلاثون: ذكر أن أحاديث الحوض رواها خمسة وسبعون، لكن اختلفت ألفاظهم.

تصحيحه: قال الحافظ ـ بعد أن ذكر الصحابة الذين رووا أحاديث الحوض مخرجا أحاديثهم ـ : فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفسا ، وزاد عليه النووي ثلاثة ، وزدت عليهم أجمعين قدر ما ذكروه سواء ، فزادت العدة على الخمسين ... وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابيا.[69]

الوهم الرابع والثلاثون: ذكر أن حديث الأعمال بالنيات من سباعيات البخاري، وأنه ـ أي البخاري ـ رواه أيضا عن القعنبي عن مالك عن يحيى عن محمد عن علقمة عن عمر، وهذا من سداسياته.

تصحيحه: هذا الحديث رواه البخاري في سبعة مواضع من صحيحه[70] وبين البخاري ورسول الله صلى الله عليه وسلم في جميعها: ستة أنفس.

الوهم الخامس والثلاثون: ذكر أن المشهور ما وصل الرواة في كل طبقة إلى عشرة، أو أكثر من عشرة، والمستفيض ـ مثلا ـ: انفرد به أربعة، أو خمسة، في طبقة من طبقاته، والمشهور أكثر عددا من المستفيض.

تصحيحه: قال السيوطي في ألفيته ـ معرفا "المشهور" ـ:

.... والـــذي رواه ** ثلاثـــــة مشهـــورنا رآه
قوم يساوي المستفيض والأصح ** هذا بأكثر ولكــن ما وضح
حد تواتر ....إلخ[71]

وهذا الذي ذكره الشيخ في تعريف "المشهور" هو الذي ارتضاه السيوطي في تعريف "المتواتر" حيث قال :

---

[61] ـ فتح المغيث له ، ص : (323).
[62] ـ فتح الباري (1/203).
[63] ـ فتح الباقي (2/160).
[64] ـ فتح المغيث له ، ص : (323).
[65] ـ فتح الباري (2/220).
[66] ـ فتح المغيث ، ص : (322).
[67] ـ فتح الباري (1/306).
[68] ـ فتح الباقي (2/160).
[69] ـ فتح الباري (11/469).
[70] ـ صحيح البخاري (1) و (54) و (2392) و (3685) و (4783) و (6311) و (6553).
[71] ـ ألفية الحديث مع شرح الأثيوبي (1/224).

وما رواه عدد جم يجب ** إحالة اجتماعهم على الكـــــذب
فالمتواتر وقوم حـددوا ** بعـــشرة وهـــو لدي أجود
والقول باثني عشر أو عشرينا ** يحكى وأربعين أو سبعـــــينا[72]

وقول الشيخ إن "المشهور" أكثر عددا من "المستفيض" خلاف الصحيح عند أهل هذا الفن ، كما تقدم ـ آنفا ـ في قول السيوطي : "والأصح هذا بأكثر".

الوهم السادس والثلاثون: ذكر أن السلامة من الفسق وقت التحمل والأداء معا لا بد منها، وأنه لا بد من العدالة في حالتي التحمل والأداء.[73]

تصحيحه: قال ابن الصلاح: يصح التحمل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده.[74]

ونظم ذلك العراقي بقوله:

وقبلوا من مسلم تحملا ** في كفره كذا صـــــبي حملا
ثم روى بعد البلوغ ومــــــنع قوم هنا......................إلخ[75]

والكفر من أعظم الفسوق.

الوهم السابع والثلاثون: ذكر أن الاتصال ليس من شرطه ثبوت السماع، بل من شرطه ثبوت اللقي فقط على الراجح.

تصحيحه: اضطرب الشيخ في مسألة اشتراط ثبوت السماع، وعدم الاكتفاء بالمعاصرة، فمرة قال هذا الكلام، ومرة قال: ثبوت اللقي يتضمن ثبوت السماع، وهذا غير صحيح؛ فإن طارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه[76] ، ومرة قال: ما يتعلق باللقي شرط البخاري فيه أقوى من شرط مسلم، وقال مرة: شرط البخاري أقوى من شرط مسلم، وكلاهما صحيح، وقال أيضا: الراجح إمكان اللقي لا ثبوته، وهو المعاصرة وإمكان المعاشرة، وقال أيضا: البخاري يشترط أن يكون فلان لقي فلانا، ومسلم: إمكان اللقي فقط: أن فلانا عاش في المدينة الفلانية وفيها فلان في ذلك الوقت عاصره وعاشره.

والشيخ غالبا إذا تكلم على مسألة من مسائل المصطلح قبل الوصول إليها يضطرب قوله في ذلك؛ وقد رجح غير واحد ـ كالحفاظ: ابن الصلاح، والنووي، والذهبي، وابن رجب، وابن حجر ـ اشتراط ثبوت السماع، وذكروا أن ذلك مذهب كبار الأئمة كأبي الحسن علي بن المديني، وتلميذه أبي عبد الله البخاري.[77]

الشريط الرابع

الوهم الثامن والثلاثون: ذكر الشيخ أن كتاب "المختارة" للمقدسي صاحب "عمدة الأحكام".

تصحيحه: هذا غلط، فإن مؤلف كتاب "الأحاديث المختارة" هو: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي [78] المولود سنة تسع وستين وخمسمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وصفه الحافظ الذهبي بـ "الإمام الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة."[79]

وصاحب "عمدة الأحكام" هو: تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر؛ وصفه الذهبي بـ "الحافظ الإمام محدث الإسلام"، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة ستمائة[80]، والضياء هذا لزم الحافظ عبد الغني وتخرج به.[81]

---

[72] ـ ألفية الحديث مع شرح الأثيوبي (1/232).
[73] ـ وذكر في آخر الشريط التاسع: أنه (إذا تحمل حال الفسق وأدى حال العدالة بما لم يكن فيه مدفع قبل). وهذا هو الصواب.
[74] ـ معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (177).
[75] ـ التبصرة والتذكرة ، ص : (125).
[76] ـ سنن أبي داود (1069) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (1/98).
[77] ـ ينظر للتوسع في هذه المسألة : شرح النووي على مسلم (1/128) ، وشرح علل الترمذي لابن رجب (359 ـ 1/375) ، وكتاب السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لابن رشيد ، وكتاب موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين لخالد الدريس وهذا الأخير نفيس.
[78] ـ تاريخ الإسلام للذهبي (47/212) و الباعث الحثيث ، (27).
[79] ـ تذكرة الحفاظ (133 ـ 4/134).
[80] ـ التذكرة (111 ـ 4/116).
[81] ـ تاريخ الإسلام للذهبي (47/209).

الوهم التاسع والثلاثون: ذكر أن المستخرجات ليست على شرط الشيخين.
تصحيحه: اضطرب الشيخ في هذه المسألة، فقال هنا هذا الذي ذكرنا، وقال في موضع آخر - وهو يذكر فوائد المستخرجات - فذكر أنها تأتي بألفاظ غير ألفاظ الصحيح وهي في قوتها، وقال في موضع آخر: إن زيادات المستخرجات على شرط الصحيح، وهذا الكلام الأخير أقرب إلى الصواب لأن المستخرج – بصيغة اسم الفاعل – يخرج أحاديث الكتاب الذي يستخرج عليه بأسانيده ويلتقي مع صاحب الكتاب في شيخه إن أمكن، أو شيخ شيخه، وهكذا، فينظر في الواسطة بين صاحب المستخرج وشيخ البخاري - مثلا - فإن كان ثقة صح الإسناد وكان على شرطه، وإلا فلا، وسنزيد في الكلام على المستخرجات لاحقا إن شاء الله تعالى.
الوهم الأربعون: ذكر أن رواية عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة لا توجد في صحيح البخاري.
تصحيحه: بل هي فيه، قال البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبة عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة فقال المغيرة: قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالغرة: عبد أو أمة، فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي صلى الله عليه و سلم قضى به.[82]
حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام عن أبيه أن عمر نشد الناس من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السقط؟ وقال المغيرة: أنا سمعته قضى فيه بغرة: عبد أو أمة، قال: ائت من يشهد معك على هذا، فقال محمد بن مسلمة: أنا أشهد على النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا.
حدثني محمد بن عبد الله حدثنا محمد بن سابق حدثنا زائدة حدثنا هشام بن عروة <u>عن أبيه أنه سمع المغيرة بن شعبة</u> يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله.[83]
حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال: سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة هي التي يضرب بطنها فتلقي جنينا فقال: أيكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئا؟ فقلت: أنا فقال: ما هو؟ قلت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (فيه غرة: عبد أو أمة)، فقال: لا تبرح حتى تجيئني بالمخرج فيما قلت، فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة - فجئت به، فشهد معي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (فيه غرة: عبد أو أمة)، تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة.[84]
الوهم الحادي والأربعون: ذكر أنه إذا كان في إسناد الحديث: مبتدع، أو فاسق، أو كذاب، فهو حديث ضعيف.
تصحيحه: الحديث إذا كان في إسناده كذاب لا يقال إنه ضعيف ، بل يقال له : الموضوع ؛ وتضعيف الحديث بأن راويه مبتدع إذا لم يكن كافرا ضعيف جدا ، قال ابن حجر في النخبة : ثم البدعة إما بمكفر أو بمفسق فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور والثاني يقبل من لم يكن داعية في الأصح إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار و به صرح الجوزجاني شيخ النسائي.[85]
وقال الشيخ سليمان بن ناصر العلوان: "فلا يزال الأئمة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم يخرجون لأهل البدع ممن لا تخرجه بدعته عن الإسلام سواء كان داعية أم لا وسواء روى ما يؤيد بدعته أم لا ، فالعبرة بحفظ الراوي وضبطه ، فإذا كان حافظا ثقة عدلا صح حديثه."[86]
وهذا الذي قاله الشيخ العلوان قوي جدا، وأما الفاسق فمردود الحديث جملة، والله أعلم.
الوهم الثاني والأربعون: ذكر أن الراوي إذا كان يحدث عن معاصر له لم يلقه بل يحدث عنه بالواسطة فهذا نوع من الانقطاع وهو الانقطاع الخفي .
تصحيحه: هذا النوع يسمى بـ "الإرسال الخفي".[87]

---

[82] - صحيح البخاري (6905).
[83] - صحيح البخاري (6510).
[84] - صحيح البخاري (6887).
[85] - النخبة مع شرحها نزهة النظر ، ص : (117 - 120).
[86] - الاستنفار للذب عن الصحابة الأخيار ، ص : (35) ، وقد علق الشيخ - في الهامش - بقوله : ما لم يطرأ على حديثه علة من تفرد عمن هو أوثق منه أو غير ذلك.
[87] - نزهة النظر (104 - 1/105).

الوهم الثالث والأربعون: ذكر أن البخاري لم يخرج لسهيل بن أبي صالح شيئا وأن مسلما أخرج له.
تصحيحه: قال الحافظ ابن حجر: له في البخاري حديث واحد في الجهاد مقرون بيحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد، وذكر له حديثين آخرين متابعة في الدعوات.[88]
الوهم الرابع والأربعون: ذكر أن البخاري أخرج في الصحيح لمحمد بن إسحاق، وأن مسلما لم يخرج له في صحيحه، لأنه لم يره عدلا.
تصحيحه: ختم الحافظ أبو الحجاج المزي ترجمة محمد بن إسحاق بقوله: استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره، وروى له مسلم في المتابعات واحتج به الباقون.[89]
وقال الحافظ الذهبي: وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه.[90]
وأما قول الشيخ ـ معللا ـ عدم إخراج مسلم ـ في زعمه ـ لأحاديث ابن إسحاق: "لأنه لم يره عدلا" ففي غاية الفساد، ومجانبة السداد، وغلط على الإمام مسلم، وسنبين ذلك ـ إن شاء الله ـ لاحقا.
الوهم الخامس والأربعون: ذكر حديث "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم" وقال إن لفظة "فليرقه" شاذة، انفرد بها الأعمش من أصحاب أبي صالح، وأبو صالح عن أبي هريرة.
تصحيحه: قوله إن أبا صالح انفرد بها عن أبي هريرة غلط، فقد رواه الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار))[91]؛ ولفظة "فليرقه" أعلها الحفاظ بتفرد: علي بن مسهر، لا الأعمش؛ قال أبو عبد الرحمن النسائي: لا أعلم أحدا تابع علي بن مسهر على قوله "فليرقه"[92]، وقال حمزة الكناني: إنها غير محفوظة، وقال ابن عبد البر: لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبي معاوية وشعبة، وقال ابن منده: لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه إلا عن علي بن مسهر بهذا الإسناد، وقال ابن حجر: " قد ورد الأمر بالإراقة أيضا من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه ابن عدي، لكن في رفعه نظر، والصحيح أنه موقوف، كذا ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفا وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني[93] وغيره."[94]
الوهم السادس والأربعون: ذكر أثناء كلامه على إعلال حديث أنس في البسملة أن الأوزاعي قال: كتب إلي قتادة، قال الشيخ: والكتابة علة.
تصحيحه: الكتابة ليست علة، بل هي نوع من أنواع التحمل، وقد ذكر ذلك الشيخ في آخر الدورة، وإنما العلة ـ هنا ـ جهالة الكاتب، فلو علم الكاتب وعرف أنه ثقة لانتفت العلة.
الوهم السابع والأربعون: ذكر أن صحيح البخاري ليس فيه شيء من الشاذ ، وأن الشاذ في صحيح مسلم بموضعين فقط : لفظ "فليرقه" ولفظ "الشمال" ، فهذان لفظان فقط في داخل حديث ، فالحديث بطوله صحيح ، لكن كلمتان فيه ، لفظان فقط شاذان.
تصحيحه: يوجد في صحيح البخاري مواضع أعلها بعض العلماء بالشذوذ، منها: حديث "آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله..." الحديث، والمحكوم عليه بالشذوذ هو حرف العطف الواو في "وشهادة" إذ تفرد بذكره حجاج بن منهال، وخالفه سليمان

---

[88] ـ هدى الساري ، ص : (408).
[89] ـ تهذيب الكمال: (24/428).
[90] ـ ميزان الاعتدال: (6/62).
[91] ـ أخرجه مسلم: (279)، والنسائي: (66).
[92] ـ سنن النسائي: (66).
[93] ـ قال الدارقطني في السنن (1/64) : حدثنا المحاملي نا حجاج بن الشاعر نا عارم نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة في الكلب يلغ في الإناء قال يهراق ويغسل سبع مرات.
[94] ـ فتح الباري (1/275).

بن حرب وأبو النعمان، فأسقطا حرف العطف، نبه على ذلك البخاري في كتاب الزكاة من صحيحه.[95]
وقال البخاري: حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالا: جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه فقال صدق اقض بيننا بكتاب الله فقال الأعرابي إن ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته فقالوا لي على ابنك الرجم ففديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأما أنت يا أنيس ـ لرجل ـ فاغد على امرأة هذا فارجمها)، فغدا عليها أنيس فرجمها.[96]
فقوله "فقال الأعرابي" قال ابن حجر: هذه الزيادة شاذة.[97]
وقال البخاري: حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى قال: أخبرني أبو سلمة قال: جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده فقال أفتني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة؟ فقال ابن عباس: آخر الأجلين، قلت أنا: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)، قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فأرسل ابن عباس غلامه كريبا إلى أم سلمة يسألها فقالت: قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى فوضعت بعد موته بأربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه و سلم وكان أبو السنابل فيمن خطبها.[98]
قال ابن حجر: كذا هنا، وفي غير هذه الرواية أنه "مات" وهو المشهور.[99]
وقال في موضع آخر: فالمعتمد أن الرواية التي فيها "قتل" إن كانت محفوظة ترجحت لأنها لا تنافي "مات" أو "توفي" وإن لم يكن في نفس الأمر قتل فهي رواية شاذة.[100]
وكذلك صحيح مسلم، ففيه مواضع أعلت بالشذوذ، كقوله: حدثني سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأُمَوِىُّ حَدَّثَنَا أَبِى حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِى الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ زَعَمَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِىُّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (يأْتِى عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُبْعَثُ مِنْهُمُ الْبَعْثُ فَيَقُولُونَ انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ فِيكُمْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِي صلى الله عليه وسلم فَيُوجَدُ الرَّجُلُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّانِي فَيَقُولُونَ هَلْ فِيهِمْ مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِىِّ صلى الله عليه وسلم فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّالِثُ فَيُقَالُ انْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ مَنْ رَأَى مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِىِّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ يَكُونُ الْبَعْثُ الرَّابِعُ فَيُقَالُ انْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ أَحَدًا رَأَى مَنْ رَأَى أَحَدًا رَأَى أَصْحَابَ النَّبِىِّ صلى الله عليه وسلم فَيُوجَدُ الرَّجُلُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ).[101]
والمحكوم عليه بالشذوذ قوله: "ثُمَّ يَكُونُ الْبَعْثُ الرَّابِعُ..."إلخ، قال ابن حجر: وهذه الرواية شاذة، وأكثر الروايات مقتصر على الثلاثة.[102]
وقال مسلم ـ أيضا ـ : حدثني يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِى سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِىِّ صلى الله عليه وسلم بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ". أَوْ "دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ".[103]
قوله : "وأبيه"، هذه اللفظة معلولة، قال أبو عمر ابن عبد البر: هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به وقد روى هذا الحديث مالك وغيره عن أبي سهيل لم يقولوا ذلك فيه وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه أفلح والله إن صدق أو دخل الجنة والله إن

[95] ـ صحيح البخاري (1398).
[96] ـ صحيح البخاري (2549).
[97] ـ الفتح (12/139).
[98] ـ صحيح البخاري (4626).
[99] ـ الفتح (8/654).
[100] ـ الفتح (9/472).
[101] ـ صحيح مسلم ، عقب الحديث (2532).
[102] ـ الفتح (7/5).
[103] ـ صحيح مسلم ، عقب الحديث : (11).

صدق ، وهذا أولى من رواية من روى "وأبيه" ، لأنها لفظة منكرة تردها الآثار الصحاح ، وبالله التوفيق.[104]
وقال أبو عمر في موضع آخر: وهذه لفظة إن صحت فهي منسوخة لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلف بالآباء وبغير الله[105]
وقال مسلم: وحدثني يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِأَصْحَابِهِ فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى جَعَلُوا يَخِرُّونَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ نَحْوًا مِنْ ذَاكَ فَكَانَتْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ثُمَّ قَالَ « إِنَّهُ عُرِضَ عَلَىَّ كُلُّ شَىْءٍ تُولَجُونَهُ فَعُرِضَتْ عَلَىَّ الْجَنَّةُ حَتَّى لَوْ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْفًا أَخَذْتُهُ - أَوْ قَالَ تَنَاوَلْتُ مِنْهَا قِطْفًا - فَقَصُرَتْ يدي عَنْهُ وَعُرِضَتْ عَلَىَّ النَّارُ فَرَأَيْتُ فِيهَا امْرَأَةً مِنْ بني إِسْرَائِيلَ تُعَذَّبُ فِى هِرَّةٍ لَهَا رَبَطَتْهَا فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ وَرَأَيْتُ أَبَا ثُمَامَةَ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِى النَّارِ. وَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لاَ يَخْسِفَانِ إِلاَّ لِمَوْتِ عَظِيمٍ وَإِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيكُمُوهُمَا فَإِذَا خَسَفَا فَصَلُّوا حَتَّى تنجلي ».[106]
قال النووي: قوله في رواية أبي الزبير عن جابر "ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم سجد سجدتين" هذا ظاهره أنه طول الاعتدال الذي يلي السجود ولا ذكر له في باقي الروايات ولا في رواية جابر من جهة غير أبي الزبير وقد نقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وحينئذ يجاب عن هذه الرواية بجوابين:
أحدهما: أنها شاذة مخالفة لرواية الأكثرين فلا يعمل بها.
والثاني: أن المراد بالإطالة تنفيس الاعتدال ومده قليلا وليس المراد إطالته نحو الركوع.[107]
فبان بهذا بطلان قول الشيخ: إن صحيح البخاري ليس فيه شيء من الشاذ، وقوله: إن الشاذ في صحيح مسلم بموضعين فقط : لفظ "فليرقه" ولفظ "الشمال"، وليس معنى هذا إسقاط الثقة بما في الصحيحين حاشا وكلا، فما يقصد إلى ذلك إلا كائد للإسلام وأهله.
وقول الشيخ: "فهذان لفظان فقط في داخل حديث، فالحديث بطوله صحيح، لكن كلمتان فيه، لفظان فقط شاذان". وهم فاحش، فليست الكلمتان من حديث واحد.

الشريط الخامس:

الوهم الثامن والأربعون: ذكر أن المستفيض دون المشهور في عدد الطرق على رأي الجمهور.
تصحيحه: قد تقدم[108] أن الصواب عند أهل هذا الفن هو أن المستفيض أكثر رواة من المشهور إلا أنه لم يبلغ حد التواتر.
الوهم التاسع والأربعون: ذكر أن قول الحافظ في النخبة: خلافا لمن زعمه يعني به الحاكم النيسابوري.
تصحيحه: قال الحافظ: خلافا لمن زعمه وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة وإليه يومئ كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث حيث قال : الصحيح هو الذي يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة.[109]
واعلم أن الشيخ إذا ذكر الحاكم صاحب المستدرك قال: "النيسابوري" وهذا لا يميزه، فإن شيخه الحاكم أبا أحمد الحافظ: نيسابوري أيضا ولهذا نرى ابن الصلاح إذا ذكر صاحب المستدرك يقول: "أبو عبد الله الحاكم" ونحو ذلك مما يميزه، كما فعل ابن حجر في كلامه السابق.

[104] - التمهيد (14/367).
[105] - التمهيد (16/158).
[106] - صحيح مسلم (904).
[107] - شرح النووي على مسلم (206 - 6/207).
[108] - عند الكلام على الوهم الخامس والثلاثين.
[109] - نزهة النظر ، ص : (32).

الوهم الخمسون: ذكر أن الحفاظ قالوا إن حديث عمر في النية رواه سبعمائة من أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري.
تصحيحه: إنما روي ذلك عن الإمام الحافظ أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، وقد استبعد ذلك الحافظ بن حجر[110] فأين الحفاظ الآخرون؟؟
الوهم الحادي والخمسون: ذكر أن إطلاق الفردية على غير الفرد المطلق قليل لقلة وجوده أصلا في كتب الحديث.
تصحيحه: الفرد النسبي ليس قليلا في كتب الحديث كما زعم الشيخ، قال أبو عبد الله الحاكم: والنوع الثاني من الأفراد أحاديث ينفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة ـ إلى أن قال ـ: هذا النوع من الأفراد يكثر ولا يمكن ذكره لكثرته وهو عند أهل الصناعة متعارف.[111]
وقال الحافظ ابن حجر: وأمثلة ذلك[112] في كتاب الترمذي كثيرة جدا، بل ادعى بعض المتأخرين أن جميع ما فيه من الغرائب من هذا القبيل، وليس كما قال لتصريحه في كثير منه بالتفرد المطلق.[113]
الوهم الثاني والخمسون: ذكر أن الضعيف المنجبر إذا جاء من طرق حُسِّن لغيره كحديث "من جمع على أمتي أربعين حديثا من أمور دينها"، فقد أصبح حسنا لغيره، لكثرة طرقه، رواه أهل بلخ وأهل هراة ووجدناه لدى المغاربة؛ يمكن الرجوع إليه في الأربعين النووية، أو المنذرية وغيرها.
تصحيحه: هذا الحديث ضعيف جدا، طرقه كلها واهية، قال النووي: اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه.[114]
ولا أدري كيف حسنه الشيخ مع إحالته على مقدمة الأربعين النووية، وفيها نقل الاتفاق على تضعيفه، ثم ما دخل أهل "هراة" و"بلخ" و "المغاربة" في التحسين؟!
الوهم الثالث والخمسون: ذكر أن مصطلح "حسن صحيح" مختص بالترمذي، وأنه هو الذي يصف الحديث بذلك وحده.
تصحيحه: قد وجد في كلام الإمام أحمد والبخاري إطلاق الحسن مع الصحة على بعض الأحاديث فقد قال الإمام أحمد في حديث حمنة بنت جحش قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة... الحديث: حسن صحيح[115] ،
وقال البخاري عن حديث "هو الطهور ماؤه": حسن صحيح[116]، ووصف أبو حاتم الرازي حديث "يجندون أجنادا" بأنه: صحيح حسن غريب.[117]
الوهم الرابع والخمسون: قال الشيخ: وإلا فباعتبار إسنادين، وإلا بأن تعددت الطرق فباعتبار إسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن، لكن هذا الوجه غير مقبول أصلا لأنه كثيرا ما يجمع مع ذلك الغرابة، فيقول: حسن صحيح غريب، والغريب ما انفرد، إذن لا يمكن أن يكون هذا الوجه صحيحا.
تصحيحه: لو تأمل الشيخ كلام الحافظ لعلم سقوط اعتراضه، فإن الحافظ قال: "فإن جمعا فللتردد في الناقل حيث التفرد وإلا فباعتبار إسنادين " انتهى.
فعلم من هذا أن لهذا الإطلاق حالتين:
الحالة الأولى: حالة التفرد فيكون وصف الحديث بأنه حسن صحيح ناتج عن تردد الناقد في بعض الرواة هل هو ممن يصحح حديثه، أو ممن يحسن، فكأن الناقد قد قال حسن أو صحيح فحذف منه حرف التردد.

---

[110] ـ فتح الباري (1/11).
[111] ـ معرفة علوم الحديث ، ص : (99 - 100).
[112] ـ يعني الفرد النسبي.
[113] ـ النكت على كتاب ابن الصلاح (2/706).
[114] ـ مقدمة الأربعين النووية ، ص : (8) ، وانظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (149 - 1/150).
[115] ـ الجامع الكبير للترمذي (1/171) ، لكن نقل أبو داود عن أحمد قوله: "حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء"، فالله أعلم، والحديث أخرجه أبو داود (287)، والترمذي (128)، وابن ماجه (622).
[116] ـ شرح علل الترمذي لابن رجب (342 - 1/343).
[117] ـ علل الحديث لابن أبي حاتم: (1/688).

الحالة الثانية: حيث لم يحصل التفرد فيكون إطلاق ذلك عليه باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن.[118]

الوهم الخامس والخمسون: ذكر أن الزيادة قسمان: زيادة في المتن، وزيادة في الإسناد، وتسمى "المزيد في متصل الأسانيد"، ومن أمثلة المزيد في متصل الأسانيد حديث عبيد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم قال: تذاكر أبي وعروة يوما ما يجب منه الوضوء فذكر عروة وذكر حتى ذكر مس الذكر، فقال أبي: ما أعرفه، فقال عروة: حدثني مروان عن بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من مس ذكره فليتوضأ"، فهذا الحديث بهذا الإسناد رواه عروة عن مروان عن بسرة وهي أم زوجته، فكان نازلا، ثم سمعه عروة منها ، فحدث به، أخرجه أصحاب السنن من رواية عروة عن بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا الحديث فيه المزيد في متصل الأسانيد.

تصحيحه: قال ابن الصلاح: الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة "عن" في ذلك ، فينبغي أن يحكم بإرساله ويجعل معللا بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد ، لما عرف في نوع المعلل ، وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه[119] ، وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار كما في المثال الذي أوردناه[120] فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه ـ إلى أن قال ابن الصلاح ـ : فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السماعين فإن لم يجئ عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة.[121]

وقال ابن جماعة: النوع الثالث المزيد في الأسانيد وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا.[122] وقال الحافظ ابن حجر: إن كانت المخالفة بزيادةِ راوٍ في أثناء الإسناد، ومَن لم يزدها أَتقنُ ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ، وشَرْطهُ أن يقع التصريح بالسماع في موضعِ الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً، مثلاً، تَرَجَّحتِ الزيادة.[123] وعرف الدكتور محمود الطحان المزيد في متصل الأسانيد بأنه: "زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال."[124]

إذا عرفت هذا علمت أن تمثيل الشيخ للمزيد بحديث بسرةَ خطأ، وقول الشيخ: "أخرجه أصحاب السنن من رواية عروة عن بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم" خطأ - أيضا - لأن أصحاب السنن تطلق على أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، ولم يخرجه أبو داود ولا ابن ماجه من رواية عروة عن بسرة، لكن أخرجه كذلك الترمذي[125] والنسائي.[126]

الوهم السادس والخمسون: ذكر أن "المعروف" هو الذي رواه الناس واشتهر بينهم.

تصحيحه: هذا التعريف ليس بصحيح، قال الحافظ ابن حجر: وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: "المعروف" ومقابله يقال له: "المنكر".[127]

وقال السيوطي [128]:

المنكر الذي روى غير الثقه ** مخالفا في نخـــبة قد حققه

قابله المعـــروف والذي رأى ** تـــرادف المنكر والشاذ نـأى

الوهم السابع والخمسون: ذكر أن المنكر يطلق على رواية المطعون في عقله، الذي حصل اختلال في عقله، أو في ضبطه، كل ذلك يسمى بالمنكر.

---

[118] ـ راجع نزهة النظر ، ص : (64 - 65).

[119] ـ يقصد "معرفة المراسيل الخفي إرسالها".

[120] ـ يقصد الحديث الذي يروى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسر بن عبيد الله قال سمعت أبا إدريس يقول سمعت واثلة بن الأسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" قال ابن الصلاح : فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم ، وهكذا ذكر أبي إدريس.

[121] ـ معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (298 - 299).

[122] ـ المنهل الروي ، ص : (78).

[123] ـ نزهة النظر ، ص : (1/228).

[124] ـ تيسير مصطلح الحديث ، ص : (1/58).

[125] ـ الجامع الكبير (125 - 1/126).

[126] ـ سنن النسائي (444) و (445) و (447)، وقال النسائي: هشام بن عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث.

[127] ـ نزهة النظر، ص : (74).

[128] ـ ألفية الحديث مع شرح الأثيوبي (1/207).

تصحيحه: المنكر يطلقه أهل الحديث عدة إطلاقات ـ كما قال الشيخ ـ لكن لم أجد إطلاقه على رواية المطعون في عقله.
الوهم الثامن والخمسون: ذكر أن المتابعة إذا كانت في كل طبقة من الطبقات فهي متابعة تامة، وإلا كانت متابعة ناقصة، وقال: إذا وجدت للحديث طرق متعددة من أول الإسناد من الصحابي إلى أن يصل إلى المؤلف، كل طبقة من الطبقات نقله فيها عدد من الرواة فهذه متابعة تامة.
تصحيحه: هذا الكلام غريب جدا، وصدوره من الشيخ يدل على أنه يتكلم فيما لا يعرف؛ فإن المتابعة ـ كما ذكر علماء هذا الفن ـ نوعان: تامة، وقاصرة، فالتامة أن: يتابع الراوي عن شيخه، وذلك مثل حديث "الأعمال بالنية" فإنه رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم[129]؛ ورواه أيضا سفيان بن عيينة عن يحيى بإسناده[130]
والمتابعة القاصرة أن: يتابع الراوي عن شيخ شيخه أو شيخ ذلك الشيخ إلى آخر السند؛ مثال ذلك ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين."[131] وقد رواه عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك كذلك[132]، وهذه متابعة تامة للشافعي، ورواه عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنه، بلفظ: "فأكملوا ثلاثين" [133]، وهذه متابعة قاصرة، وكذلك رواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : "فاقدروا له ثلاثين."[134]
مثال آخر: قال أبو عيسي الترمذي: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما أخاف على أمتي أئمة مضلين."[135]
وقال أبو محمد الدارمي: أخبرنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد فذكره[136]؛ فهذه متابعة تامة بالنسبة لسليمان بن حرب، وقاصرة بالنسبة للدارمي، والله أعلم.
قال الحافظ ابن حجر: ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.[137]
الوهم التاسع والخمسون: ذكر حديث "لا نكاح إلا بولي" وقال: أخرجه أصحاب السنن من حديث إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وله متابعات كثيرة، فقد رواه عن أبي إسحاق تسعة من الأئمة، منهم: ابنه يونس، وحفيده إسرائيل، وأبو عوانة، ومطرف بن عبد الله بن الشخير، وشعبة، وأبو إسحاق تارة يسقط أبا موسى، وتارة يذكره، وله شواهد كثيرة، قال الحاكم: رواه عشرون من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم.
تصحيحه: المقصود بأصحاب السنن: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة؛ والنسائي لم يرو هذا الحديث، فكان على الشيخ أن يستثنيه، وهذا الذي فعل ابن تيمية في منتقى الأخبار[138]، وهذا الحديث رواه عن أبي إسحاق عشرة من أصحابه وهم: إسرائيل، ويونس، وزهير بن معاوية، وأبو عوانة الوضاح، وشريك بن عبد الله، وزكريا بن أبي زائدة، وعبد الحميد بن الحسن الهلالي، ومطرف بن طريف الحارثي، ورقبة بن مصقلة العبدي، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، كلهم ذكروا الحديث موصولا.[139]

[129] ـ صحيح البخاري (54) ، وصحيح مسلم (1907).
[130] صحيح البخاري (1) ، وصحيح مسلم بعد الحديث : (1907).
[131] ـ مسند الشافعي (466).
[132] ـ صحيح البخاري (1808).
[133] ـ صحيح ابن خزيمة (1909).
[134] ـ صحيح مسلم ، عقب الحديث : (1080).
[135] ـ جامع الترمذي (2229).
[136] ـ سنن الدارمي (209) و (2752).
[137] ـ نزهة النظر ، ص : (76 - 79).
[138] منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار (6/178).
[139] ـ تكلم أبو عبد الله الحاكم على هذا الحديث في المستدرك (169 - 2/172) ، فأجاد.

ورواه الثوري وشعبة عن أبي إسحاق موصولا - كرواية الجماعة - روى ذلك عنهما: النعمان بن عبد السلام، وهو ثقة مأمون كما قال الحاكم[140]، وقال الحاكم أيضا: رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة، فوصلوه.[141]

واعلم أنه ليس في أصحاب أبي إسحاق السبيعي من اسمه مطرف بن عبد الله بن الشخير، لكن فيهم: مطرف بن طريف الحارثي ، فقد التبسا على الشيخ، وهذا نظير زعمه أن يونس بن حبيب من كبار أصحاب الزهري، وقول الشيخ إن الحاكم قال: "رواه عشرون من الصحابة" وهم، فإن الحاكم قال: وفي الباب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وعمران بن حصين وعبد الله بن عمرو والمسور بن مخرمة وأنس بن مالك رضي الله عنهم وأكثرها صحيحة وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش رضي الله عنهم أجمعين.[142]

قلت: ومجموع ما ذكر ثلاثة عشر صحابيا، وثلاث صحابيات.

تنبيهان:

التنبيه الأول: قال الشوكاني: قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش، ثم سرد تمام ثلاثين.[143]

قلت: الذي في المستدرك هو ما نقلت لك ، ولست أدري من أين جاء الشوكاني بهذا العدد.

التنبيه الثاني: قال الصنعاني: وحديث عائشة إن النكاح من غير ولي باطل قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش، قال: وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابيا.

قلت: في هذا الكلام وهمان:

الأول: أن الحاكم قال الكلام الذي نقلنا عنه سابقا في آخر كلامه على حديث أبي موسى لا حديث عائشة.

الثاني: قوله "ثم سرد ثلاثين صحابيا" ، والقول فيه كالقول في وهم الشوكاني سواء بسواء.

الوهم الستون: ذكر الشيخ أن يحيى بن يحيى التميمي قال لأبي زرعة - وقد سأله عن حديث: عمن هذا الحديث -: ليس هذا زعزعة عن زوبعة إنما هو مالك عن نافع عن ابن عمر ليس بينك وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن ترفع الستر فتراه.

تصحيحه: قائل هذا الكلام لأبي زرعة هو: يحيى بن عبد الله بن بكير، وليس يحيى بن يحيى التميمي.[144]

الشريط السادس

الوهم الحادي والستون: ذكر أن المنذر بن سعد بن أبي وقاص ثبت عنه أنه قال: كنت أمسك المصحف على أبي فأدخلت يدي فاحتككت، فقال: لعلك مسست ذكرك ؟ فقلت: نعم، فقال: قم فتوضأ.

تصحيحه: هذا الأثر أخرجه مالك[145]، ومن طريقه البيهقي[146] عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال: كنت أمسك المصحف... وفي آخره: فقمت فتوضأت ثم رجعت.

قلت: ولم أجد في ترجمة سعد بن أبي وقاص أن له ابنا اسمه: "المنذر".

---

140 - المستدرك (169 - 2/170).
141 - المصدر السابق.
142 - المستدرك (2/172).
143 - الدراري المضية ، ص : (183) ، ونحوه في نيل الأوطار (6/178)
144 - الكفاية في علم الرواية للخطيب (1/399) ، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع له (4/88) ، وترتيب المدارك للقاضي عياض (1/38).
145 - الموطأ (1/85).
146 - السنن الكبرى (225 - 1/226).

الوهم الثاني والستون: قال الشيخ: بالنسبة للوضوء من لحم الإبل لم يرد فيه الأمر "توضئوا" وإنما جاء فيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله: أنتوضأ من لحوم الغنم قال: إن شئت، قال أفأتوضأ من لحوم البقر قال: إن شئت، قال: أفأتوضأ من لحوم الإبل قال: نعم.

تصحيحه: هذا ليس بصحيح، بل جاء الأمر بالوضوء من لحوم الإبل فعن جابر بن سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أأتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال: إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ، قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم فتوضأ من لحوم الإبل...الحديث.[147]

وعن البراء بن عازب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: توضئوا منها...الحديث.[148]

وقال جابر بن سمرة: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتوضأ من لحوم الإبل ولا نتوضأ من لحوم الغنم.[149]

قلت: قد زاد الشيخ ذكر البقر في هذا الحديث ولم أقف عليه، والله أعلم.

الوهم الثالث والستون: قال ذكر سبعة من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مفردا وروى اثنان منهم أنه أحرم قارنا، وكل ذلك في الصحيح فيرجح بكثرة العدد فيحكم بأنه قد أحرم مفردا.

تصحيحه: الصحابة الذين ذكروا أنه صلى الله عليه وسلم كان مفردا هم: عائشة، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، والذين ذكروا أنه كان قارنا: عائشة، وابن عمر، وجابر، وابن عباس، وعمر، وعلي، وعمران بن حصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأنس بن مالك، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى، وأبو طلحة الأنصاري، وسراقة بن مالك، والهرماس بن زياد الباهلي، وأبو سعيد، وأم سلمة، وسعد بن أبي وقاص.

قال أبو محمد ابن حزم: وهؤلاء اثنا عشر من الصحابة بالأسانيد الصحاح كلهم يصف بغاية البيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قارنا: وهم عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعمران بن الحصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأنس بن مالك، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى.[150] وأقره الحافظ ابن حجر، وزاد عليه، فقال: وفيه أيضا عن سعد بن أبي وقاص، وعثمان وغيرهما.[151]

قال ابن حزم: وقد روي أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قرن بين حجة وعمرة في حجة الوداع عن سراقة، وأبي طلحة، والهرماس بن زياد الباهلي.[152]

والذين ذكروا أنه كان متمتعا: عائشة، وابن عمر، وعلي، وعثمان، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص.[153]

قال ابن حزم: فظاهر الأمر أن الرواية مختلفة عن عائشة، وجابر، وابن عمر، وابن عباس، فإن هؤلاء عنهم ـ كما ذكرنا ـ ما يدل على الإفراد للحج، وما يدل على التمتع، وما يدل على القران، حاشا جابرا، فإنه إنما روي عنه القران والإفراد فقط، وحاشا سراقة، فإنه إنما روي عنه التمتع والقران فقط، وكذلك أيضا عن عمر، وعلي، وعمران، فإنه روي عنهم التمتع والقران ، وأما عثمان، وسعد، ومعاوية، فلم يرو عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إلا متمتعا فقط ، وكذلك الاستدلال من حديث أبي موسي أيضا إنما يدل على التمتع فقط، لأنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أهل إهلالا كإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يحل بعمرة، وحج من شهره ذلك.

---

147 ـ صحيح مسلم (360).

148 ـ سنن أبي داود (184) ، وجامع الترمذي (81) ، وسنن ابن ماجه (494).

149 ـ سنن ابن ماجه (495).

150 ـ حجة الوداع ، ص : (322).

151 ـ التلخيص (2/231).

152 ـ حجة الوداع ، ص : (422) ، وراجع نيل الأوطار ، ص : (844) من الطبعة التي في مجلد.

153 ـ نيل الأوطار (5/33).

وأما حفصة، والبراء بن عازب، وانس بن مالك، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى، فلم يرو عنهم من فعله عليه السلام شيء غير القران فقط.[154]

إذا علمت هذا فاعلم أن قول الشيخ: "إن سبعة من الصحابة رووا عنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنه حج مفردا" خطأ محض، إنما هم أربعة فقط كما قدمنا، وكذلك قوله: "وروى اثنان منهم أنه أحرم قارنا" غلط فاحش فإن ابن عمر، وجابرا، وابن عباس، وعائشة، رووا أنه أحرم قارنا، كما رووا أنه أحرم مفردا، ورووا ما عدا جابرا أنه أحرم متمتعا، وقول الشيخ: "وكل ذلك في الصحيح" ليس على إطلاقه، فإن رواية ابن عباس للقران ليست في الصحيح، وكذلك رواية جابر للقران أيضا، وفي الصحيح رواية أنس للقران، وكذلك عمران بن حصين، ولم يرو عنهما الإفراد، وفي الصحيح رواية عمر بن الخطاب للقران، ولم يرو عنه الإفراد، وقول الشيخ: "فيرجح بكثرة العدد فيحكم بأنه قد أحرم مفردا" خطأ مبني على خطأ، وهو أن الذين رووا الإفراد أكثر من الذين رووا القران؛ وهذا خلاف الحقيقة ـ كما تقدم ـ بل ما أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قارنا.[155]

الشريط السابع

الوهم الرابع والستون: ذكر أن الحاكم النيسابوري سمع شيخا يحدث عن هشام بن عمار، فقال له: متى دخلت مصر؟ قال: سنة ست وثمانين، فقال: إن هذا الشيخ لقي هشام بن عمار فحدثه بعد موته بإحدى عشرة سنة.

تصحيحه: قال الحافظ أبو الفضل العراقي: سأل أبو عبد الله الحاكم: محمد بن حاتم الكشي عن مولده ـ لما حدث عن عبد بن حميد ـ فقال: سنة ستين ومائتين فقال: سمع هذا من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة.[156]

وقصة الشيخ التي ذكر باطلة من وجهين:

الأول: أن هشام بن عمار دمشقي وليس مصريا.[157]

الثاني: أن هشاما ــ كما قال البخاري وهو تلميذه ــ: مات بدمشق آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين.

قال ابن حجر: وفيها أرخه غير واحد، وقيل: مات سنة أربع، وقيل: سنة ست.[158]

وعلى ما ذكره الشيخ يكون توفي سنة خمس وسبعين ومائتين، وهذا غلط.

الوهم الخامس والستون: ذكر أن يحيى بن يحيى الليثي سمع الموطأ يقرأ على مالك إلا أبوابا منه شك في سماعها من مالك، فرحل إلى علي بن زياد، فسمعها منه، فكان يحدث بها عنه عن مالك، وهذه أبواب من آخر الاعتكاف.

تصحيحه: اشتمل هذا الكلام على وهمين:

الأول: أن الذي يحدث عنه يحيى بن يحيى عن مالك بالأبواب التي فاته سماعها أو شكَّ فيه ، إنما هو: زياد بن عبد الرحمن الملقب شبطون[159] الأندلسي القرطبي وكان يحيى قد سمع منه الموطأ في حياة مالك بالأندلس ، ثم رحل يحيى إلى مالك ، فسمع منه الموطأ سوى الأبواب الأخيرة من الاعتكاف[160] ، ولا دخل لعلي بن زياد هنا.

الثاني: أن سماع يحيى من زياد بن عبد الرحمن كان قبل أن يرحل يحيى فيسمع من مالك.

الوهم السادس والستون: قال الشيخ: سئل أبو زرعة عن علل بعض الأحاديث، فذكر علتها، فقيل: ما هذا؟ بم عرفت علته؟! فقال:إذا سألتني عن حديث فقلت لك هو معلل، فاذهب إلى أبي حاتم فاسأله، فسيقول: هو معلل، ثم اذهب إلى ابن حنبل فاسأله، فسيقول: هو معلل، ثم اذهب إلى

---

[154] ـ حجة الوداع ، ص : (422 ـ 423).

[155] ـ انظر حجة الوداع ، ص : (395 ـ 423) ، وزاد المعاد (249 ـ 1/254) ، وفتح الباري (499 ـ 3/503) ، ونيل الأوطار (5/33).

[156] ـ فتح المغيث ، ص : (446).

[157] ـ تهذيب الكمال (30/242) ، وسير أعلام النبلاء (11/420).

[158] ـ تهذيب التهذيب (4/277).

[159] ـ بالشين المعجمة والباء الموحدة المفتوحتين والطاء المهملة وبعد الواو نون ، ضبطها كذلك الصفدي في الوافي بالوفيات (4/497)، وقال الزبيدي في تاج العروس (19/398): شبطون كحمدون لقب زياد بن عبد الرحمن ممن سمع الموطأ من مالك.

[160] ـ تاريخ علماء الأندلس (1/58)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (562 ـ 4/563)، والعبر (1/58)، وسير أعلام النبلاء (10/520)، وتهذيب التهذيب (4/399)، وشرح الزرقاني للموطأ (16 ـ 1/17) و (2/253).

ابن معين فاسأله، فسيقول: هو معلل، ثم اذهب إلى ابن راهويه فاسأله، فسيقول: هو معلل، فإذا اتفقنا على ذلك فاعلم أنه نور يقذفه الله في قلب من شاء.
تصحيحه: قال محمد بن صالح: سمعت أبا زرعة وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة يعني محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام.[161]
ولا ذكر للأئمة أحمد وإسحاق وابن معين في هذه القصة كما ترى.
الوهم السابع والستون: قال الشيخ: حديث الأربعة أخرجه البخاري ومسلم، وفي إسناده أربعة من الصحابة حديث عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "ما أتاك من هذا المال من غير مسألة ولا استشراف نفس فخذه، وما لم يأتك فلا تتبعه نفسك" فهذا الحديث في إسناده أربعة من الصحابة وهم: عبد الله بن السعدي، ومسور بن مخرمة، وحويطب بن عبد العزى، وعمر بن الخطاب، لكن البخاري أسقط أحدهم.
تصحيحه: هذا الحديث أخرجه البخاري[162] ، والنسائي[163] من طريق الزهري أخبرني السائب بن يزيد ابن أخت نمر أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالا فإذا أعطيت العمالة كرهتها فقلت : بلى ، فقال عمر: ما تريد إلى ذلك ، قلت: إن لي أفراسا وأعبدا وأنا بخير وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين، قال عمر: لا تفعل فإني كنت أردت الذي أردت فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني حتى أعطاني مرة ، فقلت: أعطه أفقر إليه مني فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "خذه فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه وإلا فلا تتبعه نفسك"، وهذا إسناد فيه أربعة من الصحابة في نسق، أما مسلم فأخرجه بإسقاط حويطب بن عبد العزى، ولم يسق لفظه، بل أحال على رواية الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر وقد ساقها قبل ذلك[164]، وهي عند البخاري في الموضع السابق، وكذا النسائي، وفي ترجمة حويطب من التهذيب : روى له الشيخان والنسائي حديثا واحدا في العمالة وهو الذي اجتمع في إسناده أربعة من الصحابة ثم سقط ذكر حويطب من كتاب مسلم في جميع النسخ.[165]
إذا علمت هذا فاعلم أن في كلام الشيخ وهمين:
الأول: ذكره للمسور بن مخرمة، والصواب: السائب بن يزيد كما رأيت.
الثاني: قوله إن البخاري أسقط أحد الصحابة من السند، وإنما سقط عند مسلم.

تنبيه:

ذكر حديث عمر هذا الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي[166]، والحافظ ابن حجر[167] وقالا: "رواه مسلم" وفاتهما أنه في البخاري بدون قول سالم في آخره، والله أعلم.
الوهم الثامن والستون: قال: حديث الأربع هو الذي في إسناده أربع صحابيات، وهو الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم من حديث عروة بن الزبير عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة عن زينب بنت جحش، فهذا الحديث أسقط منه مسلم إحدى النسوة الأربع.

---

161 ـ أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ، ص : (113).
162 ـ صحيح البخاري (84 - 9/85).
163 ـ سنن النسائي (2605) و (2606) و (2607).
164 ـ صحيح مسلم (1045).
165 ـ تهذيب التهذيب (1/507).
166 ـ المحرر ، ص : (225 - 226).
167 ـ بلوغ المرام ، ص : (237).

تصحيحه: هذا الحديث قد تقدم الكلام على بعض أوهام الشيخ فيه[168] والذي نريد بيانه ـ هنا ـ أن هذا الحديث أخرجه البخاري[169]، ومسلم[170] من طريق الزهري عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش رضي الله عنهن أن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ...الحديث.
وأخرجه مسلم أيضا فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعثي وزهير بن حرب وابن أبي عمر، قالوا: حدثنا سفيان عن الزهري بهذا الإسناد[171]، وزادوا في الإسناد عن سفيان، فقالوا: عن زينب بنت أبي سلمة عن حبيبة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش.[172]
فقول الشيخ: أسقط منه مسلم...إلخ ليس على إطلاقه بالنسبة لمسلم، ـ كما رأيت ـ وأما البخاري فأسقطها مطلقا، لأن حبيبة بنت عبيد الله بن جحش ـ وهي ابنة أم حبيبة ـ لم يخرج لها البخاري، وإنما خرج لها مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة.[173]
الوهم التاسع والستون: زعم الشيخ أن البيهقي ذكر لحديث أنس في البسملة تسع علل.
تصحيحه: ذكر السيوطي لحديث أنس في نفي البسملة تسع علل[174]، فلعل الشيخ كان يقصد السيوطي فسبق لسانه إلى البيهقي، والله أعلم.
الوهم السبعون : قال: من أمثلة هذا النوع من الاضطراب ـ وهو الاضطراب في المتن ـ حديث القلتين، فهذا الحديث مداره على محمد بن إسحاق، والوليد بن أبي كثير، وكلاهما مطعون فيه، وابن إسحاق جرحه مالك، وليث بن أبي كثير، وكلاهما اختلف عليه فيه، فتارة يرويانه عن محمد بن عباد بن الزبير، وتارة يرويانه عن محمد بن جعفر بن عباد، وكلاهما اختلف عليه فيه، فتارة يرويانه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر المكبر، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر، وهذا الحديث مضطرب في الإسناد والمتن، فمن اضطرابه في المتن أن الدارقطني أخرجه فقال: "إذا بلغ الماء مائة قلة لم يحمل الخبث" وقد أخرجه الترمذي فقال: "إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثا لم يحمل الخبث"
تصحيحه: جمع هذا الكلام أوهاما عدة:
الأول: قوله: الوليد بن أبي كثير، وإنما هو ابن كثير.
الثاني: قوله: إن الوليد مطعون فيه؛ وقد قال عيسي بن يونس حدثنا الوليد بن كثير وكان ثقة، وقال إبراهيم بن سعد: كان ثقة متبعا للمغازي، حريصا على علمها، وقال ابن عيينة: كان صدوقا وكنت أعرفه هاهنا، وقال إسحاق بن راهويه: حدثنا عيسي بن يونس حدثنا الوليد بن كثير وكان متقنا في الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أيضا: ثقة لا بأس به، وقال أبو داود: ثقة إلا أنه إباضي، وقال الساجي: صدوق ثبت يحتج به، وقال أيضا: كان إباضيا، ولكنه كان صدوقا، وقال ابن سعد: كان له علم بالسيرة والمغازي، وله أحاديث وليس بذاك، وذكره ابن حبان في الثقات.[175]
فقول الشيخ: إنه "مطعون فيه": مطعون فيه أيضا.
الثالث: قوله: إن ابن إسحاق جرحه مالك وليث بن أبي كثير.
قلت: أما مالك فنعم، وأما ليث بن أبي كثير فمن هو؟! طالعت ترجمة ابن إسحاق من تهذيب التهذيب وما فيها نقل عن شخص اسمه ليث بن أبي كثير[176]، وأما تجريح مالك لابن إسحاق فيقابل بتعديل شعبة بن الحجاج[177]، والكلام فيه يطول، فلتراجع ترجمته في كتب الرجال.

---

[168] ـ في بيان الوهم السادس والعشرين.
[169] ـ صحيح البخاري (4/168) و (4/240) و (9/60) و (9/76).
[170] ـ صحيح مسلم (2880) ، قال: حدثنا عمرو الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري به.
[171] ـ يعني إسناد عمرو الناقد.
[172] ـ صحيح مسلم ، عقب الحديث (2880).
[173] ـ تهذيب التهذيب (4/668).
[174] ـ تدريب الراوي (1/257).
[175] ـ تهذيب التهذيب (4/323)، وهدى الساري (472 - 473)، وفيه زيادة.
[176] ـ تهذيب التهذيب (504 - 4/507).
[177] ـ قال أبو حاتم ابن حبان في الثقات (381 - 7/383): وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب ، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق وكان يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم فوقع بينهما لهذا مفاوضة فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق ائتونى به فإني بيطاره فنقل ذلك إلى مالك فقال هذا دجال من الدجاجلة

الرابع: قوله: "محمد بن عباد بن الزبير" وإنما هو محمد بن عباد بن جعفر.[178]
الخامس: قوله: "محمد بن جعفر بن عباد"، وإنما هو محمد بن جعفر بن الزبير.[179]
السادس: قوله: إن في رواية الدارقطني "مائة قلة"، ولم أجد أحدا ذكر هذه الرواية، لا الدارقطني، ولا غيره.[180]
السابع: قوله: إن الترمذي أخرجه بلفظ "إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثا لم يحمل الخبث"، وإنما أخرجه الترمذي بلفظ: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"[181]
وقد تكلم الحافظ ابن حجر على هذا الحديث، وأجاب عن دعوى الاضطراب[182]، وكذلك الشوكاني.[183]
الوهم الحادي والسبعون: قال: ومثل هذا حديث الضرير وهو الدليل الوحيد للتوسل بشخص النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا الحديث رواه شعبة بن الحجاج عن أبي جعفر عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف، ولكن وقع الاضطراب في الإسناد أيضا فتارة يرويه أيضا عن عمارة بن عثمان بن حنيف، وتارة يرويه عن أبي أمامة بن سهل عن عمه عثمان بن حنيف،
الأولى: عن عمارة بن خزيمة بن ثابت.
والثانية: عن عمارة بن عثمان بن حنيف.
والثالثة: عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف.
وفيه رواية أخرى رابعة: عن رجل اسمه عمارة بن زيد بن ثابت، فهذا اضطراب في المتن، بالإضافة إلى الجهالة، فأبو جعفر هذا ليس مسمى ولا منسوبا، وقد قال الترمذي في السنن: وهو غير الخطمي، فهذا من علل هذا الحديث، وله علل أخرى غير هذه، فحديث الضرير الذي فيه التوسل، لا يحتج به، و لا يصلح الاحتجاج، وهو معلل بخمس علل، غير ما ذكر.
تصحيحه: هذا الحديث أخرجه أحمد[184]، وعبد بن حميد[185]، والترمذي[186]، والنسائي[187]، وابن ماجة[188]، وابن خزيمة[189]، والحاكم[190]، وأبو نعيم الأصبهاني[191]، كلهم من طريق شعبة عن أبي جعفر المدني عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن عثمان بن حنيف أن رجلا ضرير البصر...إلخ.
وأخرجه أحمد[192]، والنسائي[193]، من طريق حماد بن سلمة عن أبي جعفر - عند أحمد: الخطمي - عن عمارة بن خزيمة فذكره.
وأخرجه النسائي[194] من طريق معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن أبي جعفر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه.
إذا علمت هذا فاعلم أن الشيخ غلط في مواضع:
الأول: قوله: "عمارة بن عثمان بن حنيف"، ولا وجود له في سند الحديث.

يروى عن اليهود وكان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا نصف ثمرته تلك السنة ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه و سلم عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر و قريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي ويدري ما يحدث.

178 - التلخيص (1/17).
179 - التلخيص (1/17).
180 - انظر - مثلا - سنن الدارقطني (13 - 1/24) ، والتلخيص (1/17) ، ونيل الأوطار (36 - 1/37).
181 - الجامع الكبير (1/109) ، رقم (67).
182 - التلخيص (1/17).
183 - نيل الأوطار (1/37).
184 - المسند (314 - 13/315).
185 - المنتخب من مسند عبد بن حميد (379).
186 - جامع الترمذي (3578).
187 - عمل اليوم والليلة (659).
188 - سنن ابن ماجه (1385).
189 - صحيح ابن خزيمة (1219).
190 - المستدرك (1/458)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، و (1/700)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
191 معرفة الصحابة (14/80).
192 - المسند (13/315)، ذكره عقب روايتي شعبة، ولم يسق لفظه، وقال: فذكر الحديث.
193 - عمل اليوم والليلة (658).
194 - عمل اليوم والليلة (660).

الثاني: قوله: "عمارة بن زيد بن ثابت"، والقول فيه كالقول في سابقه.
الثالث: قوله: "فهذا اضطراب في المتن"، وهو إنما ذكر الاختلاف في السند.
الرابع: قوله: "بالإضافة إلى الجهالة، فأبو جعفر هذا ليس مسمى ولا منسوبا، وقد قال الترمذي في السنن: وهو غير الخطمي"، وهذا باطل، فأبو جعفر ثقة معروف عند أصحاب الحديث، كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى.
وقوله: "ليس مسمى ولا منسوبا" خطأ، لأن هذا إنما ينطبق على بعض الروايات، وقد وقع عند أحمد، وابن ماجه، وابن خزيمة، والحاكم: "عن أبي جعفر المدني"، ووقع عند أبي نعيم: "عن أبي جعفر الخطمي"، وكذا وقع عند أحمد في رواية حماد بن سلمة، والحاكم[195]، والبيهقي[196]، والمدني هو الخطمي[197]، ووقع عند الحاكم: "المدني وهو الخطمي."[198]
وقوله: "وقد قال الترمذي في السنن: وهو غير الخطمي"، يجاب عنه بأمرين:
الأمر الأول: أن نسخ الترمذي مختلفة في ذلك ففي بعضها: "وهو غير الخطمي"[199]، وفي بعضها إثبات أنه الخطمي، وهذا الذي اعتمده الحافظ أبو الحجاج المزي.[200]
الأمر الثاني: أننا لو سلمنا أن الترمذي لم يختلف عنه في أن أبا جعفر ليس هو الخطمي، فقد أثبت غيره أنه الخطمي، فالأخذ بما أثبتوه - وهم الحفاظ العدول - متعين، ولهذا لما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قول الترمذي: "وهو غير الخطمي"، عقب عليه بقوله: هكذا وقع في الترمذي، وسائر العلماء قالوا هو أبو جعفر الخطمي وهو الصواب.[201]
قلت: تأمل قوله: "وسائر العلماء..."، واعلم أن أبا جعفر الخطمي - واسمه: عمير بن يزيد بن عمير - قال عنه ابن مهدي: كان أبو جعفر وأبوه وجده قوما يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض، وقال ابن معين، والنسائي، والطبراني، والذهبي، والهيثمي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه ابن نمير والعجلي، وقال أبو الحسن ابن المديني: هو مدني قدم البصرة وليس لأهل المدينة عنه أثر، ولا يعرفونه.[202]
قلت: القول ما قاله ابن معين، ومن معه.
الموضع الخامس: قوله: "لا يحتج به، ولا يصلح الاحتجاج"، هذا على تضعيفه، أما وقد صح الحديث فلا، والحديث قال الترمذي: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر...إلخ، وجاء في سنن ابن ماجه: قال أبو إسحاق: هذا حديث صحيح، وصححه ابن خزيمة، والطبراني[203]، والحاكم، والألباني[204]، وقد توسع شيخ الإسلام في الكلام على هذا الحديث[205]، وكذلك الشيخ الألباني[206]، رحمهما الله تعالى.
السادس: قوله: "وهو معلل بخمس علل غير ما ذكر"، ماهي هذه العلل؟ وددنا لو عرفنا بها الشيخ!
الوهم الثاني والسبعون: قال الشيخ: أخرج أحمد في المسند عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن الحارث بن هشام أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي، وهو في صحيح البخاري من مسند عائشة.
تصحيحه: قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ قَالَ أَحْيَانًا يَأْتِينِي فِي مِثْلِ

---

195 - المستدرك: (1/707).
196 - دلائل النبوة: (6/352).
197 - تهذيب التهذيب: (3/328).
198 - المستدرك: (1/707).
199 - انظر تهذيب التهذيب: (4/504).
200 - تحفة الأشراف: (7/236).
201 - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (2/202).
202 - تهذيب التهذيب: (328 - 3/329)، وتوثيق الذهبي في الكاشف: (2/98)، وتوثيق الهيثمي في مجمع الزوائد: (10/581).
203 - المعجم الصغير: (1/306)، وعنده في آخره قصة، تكلم عليها الشيخ الألباني في التوسل، ص: (84 - 86).
204 - التوسل، ص: (68)، (84).
205 - قاعدة جليلة: (2/201)، فما بعدها.
206 - التوسل، ص: (68 - 89).

صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ ثُمَّ يُفْصَمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ وَأَحْيَانًا يَأْتِينِي مَلَكٌ فِي مِثْلِ صُورَةِ الرَّجُلِ فَأَعِي مَا يَقُولُ.
حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.[207]
وقَالَ أحمد : قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ : مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْيَانًا يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ فَيَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ وَأَحْيَانًا يَأْتِينِي يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ قَالَتْ عَائِشَةُ وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيَفْصِمُ عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا.[208]
وقال ـ أيضا ـ : حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ فَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ.[209]
قلت: فتبين أن اسم شيخ الإمام أحمد: عامر بن صالح بن عبد الله بن الزبير، وليس عامر بن عبد الله ـ كما قال الشيخ ـ فإن قيل: نسبه إلى جده ، فالجواب أن هذا غير سائغ لوجهين :
الأول: أن أوهام الشيخ في أسماء الرجال ـ ولاسيما إذا حصل التشابه ـ كثيرة، فلا يمكن الجزم أنه قصد نسبة عامر إلى جده.
الثاني: أننا إذا نسبنا عامر بن صالح إلى جده ، فقد يلتبس ـ على من لا خبرة له بالرجال ـ بعامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام.
وعامر بن صالح هذا ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة لم يكن صاحب كذب ، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: كان كذابا يروي عن هشام بن عروة كل حديث سمعه وقد كتبت عامة هذه الأحاديث عنه.[210] وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن يحيى بن معين: كذاب خبيث عدو الله، قال فقلت ليحيى: إن أحمد بن حنبل يحدث عنه، فقال: لمه؟ وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته، قال فقلت: ولم؟ فقال: قال لي حجاج الأعور: أتاني فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة، وليث بن سعد، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام.
وقال أبو داود: قيل ليحيى بن معين إن أحمد بن حنبل حدث عن عامر بن صالح فقال: ما له، جن، قال أبو داود: حدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث، استعار كتاب حجاج الأعور عن ليث بن سعد عن هشام بن عروة فنسخه ثم حدث به عن هشام بن عروة.
وقال عبد الله بن علي بن المديني: قال أبي: عامر بن صالح قد رأيته وكأنه غمزه فأنكر حديثه.
وقال أبو حاتم: صالح الحديث، ما أرى بحديثه بأسا، كان يحيى بن معين يحمل عليه، وأحمد بن حنبل يروي عنه.
وقال النسائي: ليس بثقة.[211]
وقال أبو أحمد ابن عدي: عامة حديثه مسروق من الثقات، وأفراد ينفرد بها، وقال أبو الفتح الأزدي: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب، وقال الدارقطني : أساء القول فيه يحيى بن معين، ولم يتبين أمره عند أحمد، وهو مدني يترك عندي، وقال الزبير بن بكار: كان عالما بالفقه والعلم والحديث والنسب وأيام العرب وأشعارها وتوفي ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد.[212]
وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن هشام بن عروة المناكير، لا شئ.

---

[207] ـ المسند (42/146).
[208] ـ المسند (43/268).
[209] ـ المسند (43/269).
[210] ـ تهذيب الكمال (14/46).
[211] ـ تهذيب الكمال (14/47).
[212] ـ تهذيب الكمال (14/48).

وقال العقيلي: في حديثه وهم، وقال أبو العرب: قال محمد بن عبد الرحيم: ليس بثقة، وضرب عليه أبو خيثمة.[213]
قلت: فمن هذا حاله لا يقبل تفرده، فكيف إذا خالف من هو أوثق منه وأحفظ كمالك بن أنس، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن بشر، وأبي أسامة، وأبي معاوية.
قال الحافظ ابن حجر: ورواه البغوي في معجم الصحابة عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه حدثني عبد الله بن الحارث عن هشام مثل ما قال عامر بن صالح.[214]
الوهم الثالث والسبعون: ذكر أن الصحابي لا يروي إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن صحابي آخر.
تصحيحه: غالب روايات الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يروي الصحابي عن صحابي آخر، وقد يروي الصحابي عن التابعي، فالحصر الذي ذكره الشيخ فيه نظر، قال الحافظ أبو الفضل العراقي:

وقد روى الكبير عن ذي الصُّغْر ** طبقة وسنا أو في القدر
أو فيهما ومنه أخذ الصحب ** عن تابع كعدة عن كعب[215]

الوهم الرابع والسبعون: قال الشيخ: كبار التابعين الذين لا يحدثون إلا عن الصحابة مراسيلهم حجة على الراجح، كمراسيل سعيد بن المسيب، وعبيدة السلماني، وطارق بن شهاب، وقيس بن أبي حازم، لأنهم لا يحدثون إلا عن الصحابة.
تصحيحه: طارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه لم يسمع منه، كما قال أبو داود[216]**، وعبيدة بن عمرو السلماني، قال الحافظ الذهبي: كاد أن يكون صحابيا ، أسلم زمن فتح مكة باليمن ، وأخذ عن علي ، وابن مسعود**[217] **، وقيس بن أبي حازم أدرك الجاهلية، ورحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وأبوه له صحبة ، ويقال إن لقيس رؤية، ولم يثبت**[218] **، وسعيد بن المسيب ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر**[219] **، فلم ير النبي صلى الله عليه وسلم منهم غير طارق، وما ذكره الشيخ من أن الراجح قبول مراسيل كبار التابعين فيه نظر؛ فقد حكى مسلم في مقدمة صحيحه على لسان خصمه "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة" وأقره**[220] **، وقال الترمذي: والحديث إذا كان مرسلا فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعفه غير واحد منهم.**[221]
وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة؛ وكذا أقول أنا.[222] **وقال الدارقطني: المرسل لا تقوم به حجة.** [223] **قال الحافظ ابن حجر ـ وقد ذكر مذهب الذين قبلوا مراسيل الصحابة فقط ، وردوا ما عداها مطلقا ـ: قلت: وهو الذي عليه عمل أئمة الحديث.**[224]
إذا علمت هذا تحققت بطلان ترجيح الشيخ لقبول مراسيل كبار التابعين مطلقا.
الوهم الخامس والسبعون: قال الشيخ: كما إذا حدث البخاري فقال عن مالك مثلا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أو نحو ذلك، كما إذا حدث عن عبد الله بن المبارك مثلا، أو عن غيره من الأئمة من طريق عبيد الله عن ابن عباس فالإسناد لم يسقط منه إلا شخص

---

[213] ـ تهذيب التهذيب (2/267).
[214] ـ أطراف المسند (9/169).
[215] ـ انظر معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح ، ص : (313 - 314) ، والمنهل الروي لابن جماعة ، ص : (84) ، والباعث الحثيث ، ص : (191) ، والتقييد والإيضاح ، ص : (75 - 79) ، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (217 - 2/218).
[216] ـ سنن أبي داود (1/254) ، وتهذيب التهذيب (2/232).
[217] ـ تذكرة الحفاظ (1/40).
[218] ـ تهذيب الكمال (11/24) ، وتهذيب التهذيب (3/444).
[219] ـ تذكرة الحفاظ (1/44).
[220] ـ صحيح مسلم ، ص : (30).
[221] ـ جامع الترمذي (896-897) ، وشرح علل الترمذي (1/273).
[222] ـ المراسيل لابن أبي حاتم (1/7).
[223] ـ شرح علل الترمذي (1/292).
[224] ـ النكت على كتاب ابن الصلاح (2/548).

واحد وهو الذي بين البخاري وبين عبد الله بن المبارك ، وبين البخاري وبين مالك مثلا، فهذا النوع يسمى المعلق.

تصحيحه: توفي عبيد الله سنة ثمان وتسعين على الصحيح ؛ قاله الحافظ الذهبي[225]، وولد مالك في أصح الأقوال ـ كما قال الذهبي ـ سنة ثلاث وتسعين[226]، وعبيد الله هذا شيخ: صالح بن كيسان، والزهري، وأبي الزناد[227]، وهم شيوخ مالك بن أنس.[228]

وأما عبد الله بن المبارك، فولد سنة ثماني عشرة ومائة[229]، أو بعدها بعام.[230]

قلت: بهذا يتبين لك بطلان قول الشيخ: "فالإسناد لم يسقط منه إلا شخص واحد ..." إلخ.

الوهم السادس والسبعون: قال الشيخ: تدليس التسوية وهو شر أنواع التدليس، قال فيه شعبة بن الحجاج: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

تصحيحه: هذا اللفظ ليس فيه تقييد "التدليس" بالتسوية كما ترى، بل يعم تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ[231]، وخص ابن الصلاح بكلام شعبة هذا تدليس الإسناد.[232]

قلت: والذي يظهر لي عدم التخصيص بنوع من أنواع التدليس، بل يعمها جميعا، إلا إذا صح عن شعبة غير ذلك.

الوهم السابع والسبعون: قال الشيخ: فشيوخ مالك الذين روى عنهم في الموطأ تسعمائة وعشرون شيخا.

تصحيحه: قال الإمام أبو القاسم عبد الملك بن زيد بن ياسين الدولقي في كتابه "الرسالة المصنفة في بيان سبل السنة المشرفة": أخذ مالك على تسعمائة شيخ، منهم: ثلاثمائة من التابعين، وستمائة من تابعيهم، ممن اختاره وارتضى دينه، وفقهه، وقيامه بحق الرواية وشروطها، وخلصت الثقة به، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية.[233]

إذا عرفت هذا فاعلم أن الشيخ أخطأ في موضعين:

الأول: أنه زاد عشرين على تسعمائة ولم يذكر من أين جاء بها.

الثاني: قوله: إن مالكا روى في الموطأ عن تسعمائة وعشرين، وهذا باطل، فإن شيوخ مالك في الموطأ لا يصلون إلى نصف هذا العدد، ولا إلى ثلثه أصلا.[234]

الوهم الثامن والسبعون: قال الشيخ: والطبراني في معجمه الأوسط روى عن قريب من عشرة آلاف شيخ.

تصحيحه: شيوخ الطبراني في المعاجم الثلاثة، وغيرها من تصانيفه لا يصلون إلى هذا العدد، ولا إلى قريب منه، قال الحافظ الذهبي: وقل من يبلغ ما بلغه الطبراني وشيوخه نحو من ألف[235]، وقال أيضا: وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون.[236]

إذا قالت حذام فصدقوها ** فإن القول ما قالت حذام

ولا ادري من أين يأتي الشيخ بهذه الأرقام، فلعله التبس عليه عدد الشيوخ بعدد الأحاديث والله أعلم.

الوهم التاسع والسبعون: قال الشيخ: والإمام الذهلي هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي، وهو إمام أهل نيسابور جميعا، شيخ مسلم بن الحجاج، وشيخ سلمة بن كهيل، وشيخ أئمة الحديث في نيسابور.

---

225 ـ تذكرة الحفاظ (1/63).
226 ـ التذكرة (1/157).
227 ـ تهذيب الكمال (19/74).
228 ـ تهذيب الكمال (27/97) ، و (27/98) ، و (27/103).
229 ـ تهذيب الكمال (23 - 16/24).
230 ـ تذكرة الحفاظ (1/202).
231 ـ فتح الباقي (1/228).
232 ـ معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (112).
233 ـ تهذيب الأسماء واللغات (2/386) ، وقارن بالطبقات الكبرى للشعراني (1/53) ، وإضاءة الحالك ، ص : (86).
234 ـ انظر سير أعلام النبلاء (49 - 8/52) ، فقد سرد الحافظ الذهبي أسماء شيوخ مالك وما لكل واحد منهم في الموطأ ، وانظر ـ أيضا ـ فهارس الموطأ ، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف (2/690) ، فقد سرد أسماء شيوخ مالك في الموطأ.
235 ـ سير أعلام النبلاء (17/36).
236 ـ تذكرة الحفاظ (3/85).

تصحيحه: نسب الذهلي الذي ساقه الشيخ هنا موافق لما ساقه الحافظ الذهبي في ترجمته[237] ، لكن الشيخ عاد فذكره في موضع آخر بعد هذا[238] ، فقال : محمد بن يحيى بن خالد بن عبد الله ؛ والصواب الأول.
وأما قوله: "إن الذهلي هو شيخ سلمة بن كهيل" فمن طوامه، فإن سلمة هذا توفي سنة إحدى وعشرين ومائة، وقيل سنة اثنتين وعشرين، وقيل سنة ثلاث وعشرين[239]،
وولد الذهلي بعد السبعين ومائة[240]، فبين وفاة سلمة ومولد الذهلي أكثر من أربعين عاما.
الوهم الثمانون: قال الشيخ: إذا قال البخاري حدثنا محمد فالغالب أنه يقصد الذهلي.
تصحيحه: هذا الكلام فيه نظر من وجهين:
الأول: أن البخاري روى في الصحيح عن حوالي ستين من المحمدين.
الثاني: أن رواية البخاري في صحيحه عن الذهلي في ثبوتها نظر، فإنه صنف الجامع الصحيح قبل لقاء الذهلي، وسمعه الناس منه، وقد سمعه الفربري منه مرتين :
الأولى: بفربر سنة ثمان وأربعين.
الثانية: ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين[241]؛ وقد قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين[242]، وقد ألف صحيحه في حياة أبي زكريا يحيى بن معين وعرضه عليه، وعلى أبي الحسن علي بن المديني، وأبي عبد الله أحمد بن حنبل[243]، وقد توفي ابن معين سنة ثلاث وثلاثين ومائتين[244]، فيكون البخاري - على هذا - صنف الصحيح قبل لقاء الذهلي بأزيد من خمس عشرة سنة، ولم يذكر أبو أحمد بن عدي: "الذهلي" ضمن شيوخ البخاري[245]، ولا أبو بكر الخطيب[246]، هذا ما توصلت له حاليا، والله المستعان
تنبيه: لم يخف علي - ولله الحمد - أن الكلاباذي، وأبا عبد الله الحاكم، وأبا الحجاج المزي، وأبا عبد الله الذهبي، وأبا الفضل ابن حجر، وغيرهم أثبتوا رواية البخاري عنه في الصحيح.
الوهم الحادي والثمانون قال الشيخ: شيوخ البخاري الذين هم: محمدون أي كل واحد منهم اسمه محمد ثمانية عشر رجلا.
تصحيحه: روى البخاري في صحيحه عن حوالي ستين من المحمدين، وهم: محمد بن أبان البلخي مستملي وكيع، ومحمد بن أبان الواسطي، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، ومحمد بن إسحاق بن منصور الكرماني، ومحمد بن أشكاب، ومحمد بن بشار، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، ومحمد بن جعفر بن أبي مواتية الكلبي المعروف بالفيدي، ومحمد بن جعفر السمناني القومسي، ومحمد بن حاتم بن بزيع البصري، ومحمد بن حرب بن خربان النشائي، ومحمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان العامري، ومحمد بن الحكم المروزي الأحول، ومحمد بن خلف الحدادي أبو بكر البغدادي المقرئ، ومحمد بن رافع النيسابوري، ومحمد بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن الربيع الزيادي، ومحمد بن سابق التميمي، ومحمد بن سعيد بن سليمان بن عبد الله الكوفي ابن الأصبهاني، ومحمد بن سعيد بن الوليد الخزاعي، ومحمد بن سنان الباهلي العوقي، ومحمد بن سلام البيكندي، ومحمد بن الصباح البزاز، ومحمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي الكوفي الأصم أبو جعفر، ومحمد بن الصلت البصري أبو يعلى التوزي، ومحمد بن عباد بن الزبرقان المكي، ومحمد بن عبادة بن البختري الأسدي الواسطي، ومحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثلج البغدادي، ومحمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي ثم الكوفي، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي، ومحمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، ومحمد بن

237 - تذكرة الحفاظ (2/87).
238 - الشريط التاسع من شرح النخبة.
239 - تهذيب التهذيب (2/77).
240 - تذكرة الحفاظ (2/87)، وقارن بتهذيب التهذيب (3/729).
241 - فتح الباري (1/5).
242 - هدى الساري، ص: (514).
243 - هدى الساري، ص: (514).
244 - تهذيب التهذيب (4/392).
245 - من روى عنهم البخاري في الصحيح ، ص : (175 - 1/206)
246 - تاريخ بغداد (4 - 2/5).

عبد الله بن المثنى، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير، ومحمد بن عبد العزيز بن محمد العمري الرملي ابن الواسطي، ومحمد بن عبيد الله بن محمد بن زيد بن أبي زيد الأموي، ومحمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي أبو جعفر بن أبي داود ابن المنادي، ومحمد بن عبيد بن ميمون المدني التبان التيمي، ومحمد بن عثمان بن كرامة العجلي، ومحمد بن عرعرة بن البرند السامي الناجي، ومحمد بن عقبة بن المغيرة الشيباني الطحان الكوفي، ومحمد بن عمرو السواق، ويقال السويقي البلخي أبو عبد الله، ومحمد بن العلاء الهمداني، ومحمد بن أبي غالب القومسي الطيالسي نزيل بغداد، ومحمد بن غرير بن الوليد بن إبراهيم الغريري الزهري المدني، وأبو النعمان محمد بن الفضل، ومحمد بن كثير العبدي، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن محبوب البناني، ومحمد بن مسكين بن نميلة أبو الحسن اليمامي، ومحمد بن معمر بن ربعي القيسي البحراني، ومحمد بن مقاتل المروزي، ومحمد بن المنهال التميمي البصري الضرير، ومحمد بن مهران الرازي الجمال، ومحمد بن موسى بن عمران القطان الواسطي، ومحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري، ومحمد بن هشام بن عيسى الطالقاني المروذي القصير، ومحمد بن الوليد بن عبد الحميد القرشي البسري، ومحمد بن يحيى بن عبد العزيز اليشكري، ومحمد بن يزيد الحزامي الكوفي البزاز، ومحمد بن يوسف البيكندي أبو أحمد البخاري، ومحمد بن يوسف الفريابي[247]

الوهم الثاني والثمانون: قال الشيخ: وقد يكون الإلباس بعدم النسبة، كما إذا كان الشيخ يحدث عن سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، فقال حدثنا سفيان، فإننا لا ندري أي السفيانين يقصد، لكن ذلك يعرف بحسب الشيخ نفسه، وبحسب شيخ سفيان، فإذا كان الشيخ مكيا فيعرف أنه يحدث عن سفيان بن عيينة، وإذا كان عراقيا فإنه يعرف أنه يحدث عن سفيان الثوري، وكذلك شيخ سفيان، فشيوخ سفيان بن عيينة غير شيوخ سفيان الثوري، فيعرف الفرق حينئذ، ومثل ذلك ما إذا قال حدثنا حماد وسكت، فالحمادان المشهوران في عصر واحد هما حماد بن زيد وهو إمام من أئمة الحديث الجبال الأطواد لم يتكلم فيه أحد إلا بخير، والثاني حماد بن سلمة وهو معاصر له وهو كثير الحديث ، لكن فيه طعنا، وحماد بن سلمة هو ابن سلمة بن دينار، وحماد بن زيد هو ابن زيد بن درهم، لكن قال البخاري فرق ما بينهما فرق ما بين جديهما، حماد بن زيد بن درهم؟ لكن مع ذلك أبوه دينار؟ أكبر من الدرهم، حماد بن سلمة بن دينار أنزل منه، فالفرق ما بينهما الفرق بين واحد وعشرة، فمن لا يعرف شيوخ الحمادين إذا لم ينسبا يقع في هذا اللبس، وهذا هو تدليس الشيوخ، فإذن هذا النوع يسمى التدليس.

تصحيحه:

جمع هذا الكلام عدة أخطاء:

الأول : قوله "فإذا كان الشيخ مكيا فيعرف أنه يحدث عن سفيان بن عيينة، وإذا كان عراقيا فإنه يعرف أنه يحدث عن سفيان الثوري"، خطأ، لأن الثوري يروي عنه غير العراقيين، وابن عيينة يروي عنه غير المكيين، كما هو جلي من ترجمة كل منهما.[248]

الثاني: قوله: "فشيوخ سفيان بن عيينة غير شيوخ سفيان الثوري" خطأ، فإنهما يشتركان في جماعة من الشيوخ، كإبراهيم بن عقبة، وإبراهيم بن محمد بن المنتشر، وإسرائيل أبي موسى، وإسماعيل بن أمية، وإسماعيل بن أبي خالد، وأيوب بن أبي تميمة السختياني، وأيوب بن موسى، وبريد بن عبد الله بن أبي بردة، وبشير أبي إسماعيل، وبيان بن بشر الأحمسي، وثور بن يزيد، وجابر الجعفي، وجامع بن أبي راشد، وجعفر بن برقان، وجعفر بن محمد الصادق، وغير هؤلاء.

الثالث: قوله: " فيعرف الفرق حينئذ"، قلت: لم يذكر الشيخ ضابطا منضبطا، فبم يعرف الفرق؟

الرابع: قوله: "فمن لا يعرف شيوخ الحمادين إذا لم ينسبا يقع في هذا اللبس"، قلت: لما تكلم العلماء على تبيين المهمل من الحمادين، والسفيانين لم يعتبروا في ذلك شيوخهم، وإنما اعتبروا الرواة عنهم، قال الحافظ السيوطي:

وتارة في اسم فقط ثم السمه حماد لابن زيد وابن سلمه

[247] ـ أغلب هذه الأسماء استفدته من تهذيب التهذيب ، وبعضها من تذكرة الحفاظ .

[248] ـ انظر ترجمة الثوري في تهذيب الكمال: (161 - 11/164)، وترجمة ابن عيينة فيه: (183 - 11/188).

فإن أتى عن ابن حرب مهملا   أو عارم فهو ابن زيد جعلا
أو هدبة أو التـــبوذكي أو   حجاج أو عفان فالثاني رأوا.

وقد حاول الحافظ أبو الحجاج المزي وضع قاعدة يعرف من خلالها المهمل من الحمادين: ابن سلمة، وابن زيد[249]، وكذلك تلميذه الحافظ أبو عبد الله الذهبي.[250]

الخامس: قوله: "وهذا هو تدليس الشيوخ، فإذن هذا النوع يسمى التدليس"، قلت: ليس كذلك، وما علمنا أحدا من العلماء قال هذا، بل هذا النوع من باب "المتفق والمفترق"، كما يظهر بالرجوع لألفيتي العراقي والسيوطي ففي الباب المذكور ذكرا الضابط لمعرفة المهمل من الحمادين، وأما تدليس الشيووخ، فدونك تعريف العراقي له:

وذمه شعــــبة ذو الرسوخ   ودونه التــدليس للشيوخ
أن يصف الشيخ بما لا يعرف   به وذا بمقصــد يختـــلف.

الوهم الثالث والثمانون: قال الشيخ : قبول التلقين أن يكون الإنسان يقبل التلقين أي يقال له حدثك فلان بكذا فيقول نعم وهو في الواقع لم يحدثه، مثل ما حصل لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم فأبوه الإمام زيد بن أسلم من أئمة التابعين وهو مولى عمر بن الخطاب شيخ مالك، وعبد الرحمن هذا من أوعية العلم ولكنه ضعف عقله فكان يقبل التلقين.

تصحيحه: لم أر من وصف عبد الرحمن بأنه "ضعف عقله فكان يقبل التلقين"، إلا قول خالد بن خداش: قال لي الدراوردي، ومعن وعامة أهل المدينة: لا نريد عبد الرحمن إنه كان لا يدري ما يقول، ولكن عليك بعبد الله[251] ؛ فلعل الشيخ فهم منه قبول التلقين، والله أعلم.

الوهم الرابع والثمانون: قال الشيخ: فالإبهام دون تعديل عن رجل، أو عن رجل نجراني ، أو عن رجل من أهل مكة، أو عن شيخ لهم، أو عن رجال من مزينة، كما في حديث ابن عكيم.

تصحيحه: في بعض روايات حديث ابن عكيم حدثني أشياخ من جهينة[252] ، وفي رواية أخرى : مشيخة لنا من جهينة.[253]

الوهم الخامس والثمانون: قال: فمالك إذا قال عمن يثق به، أو عن الثقة عنده ، فقد ذكر كثير من أهل الحديث أنه يقصد بذلك محمد بن عمر الواقدي، ومحمد بن عمر متروك لدى أهل الحديث لكن كان بينه وبين مالك ثقة، وكان مالك يثق به لحسن صلاته، وهو غير ثقة لدى غيره، وهذا الذي اعتذر به الشيخ محمد حبيب الله ولد مايابى عن الإمام مالك في روايته عنه، فقال: إذا كان الثقة عنده الواقدي، فإنه ثقة عند مالك ولو لم يكن ثقة عند غيره، فقد اطلع منه مالك على ما يوثقه به ولم يطلع غيره على ذلك، وقد يكون الإنسان ثقة عند إنسان وهو غير ثقة عند غيره.

تصحيحه: هكذا يقول الشيخ إن المراد بالثقة عند مالك "الواقدي" وينسب ذلك إلى كثير من أصحاب الحديث، ولم أجد هذا القول - بعد البحث - عن أحد من أصحاب الحديث.

قال الإمام زكريا الأنصاري: فحيث روى مالك عن الثقة عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، فالثقة مخرمة بن بكير، أو عن الثقة عن عمرو بن شعيب فهو عبد الله بن وهب، وقيل الزهري، وقيل ابن لهيعة.[254]

وأما ما ذكره الشيخ من اعتذار ابن مايابى عن مالك في روايته عن الواقدي فلا أراه إلا وهما، وأظن أن الشيخ التبس عليه الواقدي بعبد الكريم بن أبي المخارق، لأمور:

الأول: أن الواقدي يروي عن مالك[255]، ولم أقف على رواية مالك عنه.

الثاني: أن ابن مايابى لما ذكر الخلاف في المراد بالثقة عند مالك لم يذكر الواقدي.[256]

الثالث: أن الذي اغتر مالك بسمته، فروى عنه - وهو ضعيف - إنما هو عبد الكريم بن أبي المخارق، قال ابن عبد البر: غر مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غر الشافعي

---

249 - تهذيب الكمال: (7/269).
250 - سير أعلام النبلاء: (464 - 7/466).
251 - تهذيب التهذيب (507 - 2/508).
252 - مشكل الآثار للطحاوي (7/251).
253 - صحيح ابن حبان (4/95).
254 - فتح الباقي (1/321)؛ وانظر فتح المغيث للعراقي، ص : (154)، وإضاءة الحالك للشنقيطي، ص: (73 - 74).
255 - سير أعلام النبلاء (8/54)، وتهذيب التهذيب (3/656)، وفات المزي ذكره في التهذيب (27/109).
256 - إضاءة الحالك، ص : (73 - 74).

من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته ، فروى عنه، وهو أيضا مجتمع على تجريحه وضعفه، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكما في موطئه، وإنما ذكر فيه عنه ترغيبا وفضلا، وكذلك الشافعي لم يحتج بابن أبي يحيى في حكم أفرده به.[257]

الوهم السادس والثمانون : قال الشيخ: فمن كان من أهل الصلاح والورع عادة لا يسأل عن أمور الناس ومعاشهم وحياتهم فيقع النقص في عقله، لأنه يشتغل طول يومه بالعبادة وطول ليله بالقيام، فلا يدرك شيئا من أحوال الناس ولا يعرف بياعاتهم وأشريتهم وأمورهم، فتحصل لديه الغفلة وهي نقص في العقل فمن هنا يثق بكل أحد، وهذا النوع حصل لبقية، فهو إمام من المكثرين في الحديث، ولكنه كان يروي عن كل من هب ودب، كما ذكر ذلك عنه مسلم في مقدمة الصحيح وهو شيخ هشام بن عمار وشيخ عدد من الأئمة الذين رووا عنه، قد قال مسلم في الصحيح في مقدمة الصحيح قد كان بقية يأخذ عن كل من هب ودب، و هو بقية بن خالد.

تصحيحه: في هذا الكلام وهمان:

الأول: قوله إن مسلما قال عن بقية: يأخذ عن كل من هب ودب، وقد قال مسلم في مقدمة صحيحه: حدثني ابن قهزاذ قال سمعت وهبا يقول عن سفيان عن عبد الله بن المبارك قال: بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن من أقبل وأدبر[258] فالقائل هو عبد الله بن المبارك وليس مسلما . ولم ينقل الشيخ الكلام بتمامه كما أوردنا.

الثاني: قوله: "وهو بقية بن خالد"، وإنما هو بقية بن الوليد.[259]

الوهم السابع والثمانون: قال الشيخ: والإسناد ثلاث درجات، ما بينك وبين صاحب الثبت، وما بين صاحب الثبت والمؤلف، وما بين المؤلف والنبي صلى الله عليه وسلم، الإسناد كله ثلاث طبقات، الإسناد كله ثلاثة أنواع، ما بينك وبين صاحب الثبت، أصحاب الأثبات الذين ألفوا كتبا جمعوا فيها أسانيدهم كالحافظ ابن حجر مثلا، وكالسيوطي، وكالسخاوي، وكزكريا الأنصاري، وكالنووي، هؤلاء أصحاب الأثبات، فما بينك وبين الحافظ ابن حجر هو القسم الأول من أقسام الإسناد، وهذا لا يشترط فيه تمام العدالة وتمام الضبط، وإنما تكفي فيه الرواية بالإجازة مثلا، ويكفي فيه العدالة العامة في الصفات، لأنه لا يطلب به التوثق من النقل، لأن الحافظ دوَّن ثبته، فمثلا الإسناد مني أنا إلى الحافظ ابن حجر ولي كثير من الأسانيد عن الحافظ لكن منها مثلا: شيخي محمد عالي بن عبد الودود، عن يحظيه بن عبد الودود، عن محمد بن محمد سالم المجلسي، عن حامد بن عمر عن الفقيه الخطاط المشهور بأتشغ الخطاط عن القاضي ابن أعل مم السباعي، عن شيخ الشيوخ الفالي و لد بو الفالي الحسني، عن علي الأجهوري، عن البرهان العلقمي، عن جلال الدين السيوطي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هذا الإسناد فيه أحد عشر رجلا دون الحافظ، في هذا الإسناد، فهؤلاء الرجال لا يشترط لهم كثير من معرفة تواريخهم وحياتهم، لكن يعرف فقط الاتصال حتى لو لم يسمعوا هذا الحديث فيكفي فيه الإجازة، تكفي الإجازة العامة، إذن هذا القسم الأول من أقسام الإسناد، القسم الثاني: ما بين صاحب الثبت وصاحب الكتاب، كأسانيد الحافظ ابن حجر إلى البخاري مثلا، أشهرها مثلا أن الحافظ ابن حجر يحدث، فابن حجر شيخه إبراهيم التنوخي، وهو البرهان التنوخي، وهذا شيخه أحمد بن أبي طالب الحجار، وهذا شيخه عبد الأول بن عيسى السجزي المشهور بأبي نوح، شيخه عبد الأول بن عيسى السجزي، بالسين فالجيم فالزاي وهو أبو نوح، وشيخه الحسين بن المبارك، وشيخه عبد الرحمن بن محمد الداودي، وشيخه عبد الله بن أحمد السرخسي، عن محمد بن يوسف بن مطر الفربري عن البخاري.

تصحيحه: هذا الإسناد الذي ساقه الشيخ ـ هنا ـ إلى صحيح البخاري منقطع مقلوب، أما الانقطاع فلأن البرهان العلقمي ولد سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة[260]، والسيوطي توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة[261]، فبين وفاة السيوطي ومولد البرهان أكثر من عشر سنوات؛ والبرهان العلقمي

---

[257] ـ التمهيد (20/65).

[258] ـ صحيح مسلم ، ص : (13) ، وانظر تهذيب التهذيب (1/239).

[259] ـ تهذيب التهذيب (1/239).

[260] ـ شذرات الذهب (8/431).

[261] ـ شذرات الذهب (8/50).

يروي عن أخيه الشمس العلقمي عن السيوطي[262]؛ وأما القلب فلأن شيخ الحجار هو الحسين بن المبارك وشيخ الحسين هذا هو أبو الوقت عبد الأول بن عيسى، وشيخ أبي الوقت هو عبد الرحمن بن محمد الداودي، وشيخ الداودي هو عبد الله بن أحمد السرخسي، وشيخ السرخسي هو الفربري، والفربري شيخه البخاري.[263]
تنبيه: قول الشيخ إن عبد الأول بن عيسى مشهور بـ "أبي نوح" خطأ، فإن عبد الأول يكنى بـ "أبي الوقت"[264]، ولا أدري هل الخطأ في هذه من الشيخ، أو من الذي قام بتفريغ الأشرطة.

الشريط الثامن

الوهم الثامن والثمانون: قال الشيخ: ألف في بيان مشكل الحديث جماعة كالإمام أحمد بن جعفر بن سلامة الطحاوي .
تصحيحه: قال الحافظ الذهبي: الطحاوي الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي[265]
الوهم التاسع والثمانون: قال الشيخ: أراد اليونيني أن يحقق صحيح البخاري في أول تحقيق عرف في هذه الأمة وجمع ستة عشر من أعيان العلماء في دمشق كل واحد منهم أخذ نسخة مروية من النسخ المخطوطة واقترح هو فروق النسخ، والإشارة إليها بالحروف وكان يكتب تلك الرموز فوق الكلمات إذا زاد بعض النسخ أو نقص يكتب ذلك ، أجلس محمد بن مالك بجانب هؤلاء فكان كل مشكل من الألفاظ يكتبه ابن مالك فيخرجه تخريجا لغويا ، فلما انتهت المجالس وتمت نسخة اليونيني، وهي الآن أصح نسخ صحيح البخاري اجتمع كلام ابن مالك فوضع في كتاب مستقل وهو التصحيح والتوضيح لحل مشكلات الجامع الصحيح.
تصحيح:
المأخوذ على الشيخ في هذا الكلام مسألتان:
الأولى: قوله: "أول تحقيق عرف في هذه الأمة"، وقد فعل مثل عمل اليونيني ـ في جمع النسخ وإخراج نسخة صحيحة منها ـ: العلامة ابن مسدي بموطأ الإمام مالك، وقد اعتمد الدكتور بشار عواد معروف هذه النسخة في تحقيقه الموطأ برواية يحيى الليثي[266]، واليونيني وابن مسدي في عصر واحد، ولا ندري أيهما السابق لهذا العمل.
الثانية: قوله: "ستة عشر من أعيان العلماء في دمشق"، فلا أدري من أين أتى الشيخ بتحديد العدد.[267]
الوهم التسعون: قال الشيخ: وبعضهم قال: ينبغي إذا خشي الهرم والتغير في عقله أن يكف عن الحديث لئلا يحدث بالكذب، ولذلك قال العراقي:

وينبغي الإمساك إذ يخشى الهرم ** وبالثمانين ابن خلاد جزم
وبعضهم مثل الهجيمي وفئه ** كالطبري حدثوا بعد المائه

بعض المحدثين حدثوا بعد المائة، بعد أن أكملوا مائة سنة، كالإمام محمد بن جرير الطبري، وكالهجيمي، فإنهم حدثوا بعد أن أتموا مائة سنة، لكن لم يتغير شيء من عقولهم وإدراكهم.
تصحيحه: في هذا الكلام وهمان:
الأول: تحرف البيت الثاني على الشيخ، فقال: وبعضهم مثل الهجيمي...إلخ، وصوابه: والبغوي والهجيمي وفئة.... إلخ.[268]
الثاني: قوله: إن الطبري أبا جعفر محمد بن جرير حدث بعد المائة غلط فاحش، فإن الطبري المذكور في البيت ليس بصاحب التفسير والتاريخ، وإنما هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري.[269]

---

262 ـ تحفة المجالس في التعليقات على فهرس الفهارس للشيخ الأركاني (1/63).
263 ـ فتح الباري (5 ـ 1/7).
264 ـ سير أعلام النبلاء (20/303).
265 ـ تذكرة الحفاظ (3/21).
266 ـ الموطأ ، رواية يحيى، تحقيق بشار عواد (12 ـ 1/22).
267 ـ انظر مقدمة الشيخ أحمد محمد شاكر لصحيح البخاري (5 ـ 1/7)، فقد تكلم عن النسخة اليونينية.
268 ـ التبصرة والتذكرة ، ص : (155) ، بتحقيق الفرياطي، وقد اعتمد في التحقيق أصولا لألفية العراقي من بينها نسخة مقروءة على المصنف "العراقي" ، وعليها خطه ، فانظر مقدمة المحقق ، ص : (60 ـ 61) ، وانظر فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (103 ـ 2/104).

أما محمد بن جرير الطبري فما بلغ عمره تسعين سنة، فضلا عن مائة، فإنه ولد سنة أربع وعشرين ومائتين[270]، وتوفي عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاثمائة.[271]
الوهم الحادي والتسعون: قال الشيخ: أبو إسحاق السبيعي عاش سنتين فقط في الاختلاط وابنه يونس وابن ابنه إسرائيل حددا الوقت الذي اختلط فيه بالضبط.
تصحيحه: لا أدري من أين جاء الشيخ بهذا وقد طالعت ترجمة أبي إسحاق في "التهذيب" و"هدى الساري" و "كتاب المختلطين" و "الاغتباط" فما ذكر العلائي، ولا ابن حجر، ولا ابن العجمي شيئا من هذا.
وقد قال أبو زرعة الرازي سمعت ابن نمير يقول: سماع يونس وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط[272]، وقال الإمام احمد: هؤلاء الصغار: زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام[273]
وقد قدم أحمد شريكا على يونس وإسرائيل في أبي إسحاق، وقال أحمد ـ أيضا ـ في زهير وإسرائيل وزكريا: ليس حديثهم بالقوي عن أبي إسحاق[274]، ونقل الأثرم عن أحمد أنه ضعف حديث يونس بن أبي إسحاق عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحب إلي منه.[275]
وذكر ابن معين أن إسرائيل سمع من أبي إسحاق بآخرة.[276]
قال الحافظ ابن رجب: وقد رجحت طائفة إسرائيل في أبي إسحاق خاصة على الثوري، وشعبة، منهم: ابن مهدي، وروي عن شعبة أنه كان يقول في أحاديث أبي إسحاق: سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني.[277]
الوهم الثاني والتسعون: قال الشيخ: الذين رووا عن ابن لهيعة بعد الاختلاط روايتهم عنه ضعيفة، ومنهم: أحمد بن حنبل، وغيره، فقد روى عنه بعد الاختلاط .
تصحيحه: لم يرو أحمد قط عن ابن لهيعة مباشرة، وإنما يروي عنه بواسطة، ولم يذكروا أحمد في الرواة عن ابن لهيعة[278]، ولا ابن لهيعة في شيوخ أحمد[279]، وقد طلب أحمد الحديث في سنة تسع وسبعين ومائة وهي السنة التي مات فيها الإمام مالك.[280]وقد مات ابن لهيعة سنة أربع وسبعين ومائة.[281]

الشريط التاسع

الوهم الثالث والتسعون: قال الشيخ: عبيدة السلماني كان حيا في حياته صلى الله عليه وسلم لكن لم يره ولم يؤمن في حياته ومثله طارق بن شهاب ومثله قيس بن أبي حازم عدد من كبار التابعين لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم، وكعب الأحبار، هؤلاء لم يسلموا إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يروه، أو أسلم بعضهم في حياته، لكن لم يره.
تصحيحه: أما عبيدة السلماني، فقال الحافظ الذهبي: كاد أن يكون صحابيا أسلم زمن فتح مكة باليمن[282] ، وطارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لم يسمع منه[283]، قال النووي: أدرك الجاهلية وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وغزا في زمن أبي بكر وعمر ثلاثا وثلاثين أو ثلاثا وأربعين غزوة[284]، وقيس بن أبي حازم أدرك الجاهلية ورحل إلى النبي صلى الله

---

269 ـ انظر علوم الحديث لابن الصلاح ، ص : (253 ـ 254) ، وفتح المغيث للعراقي ، ص : (286) ، وفتح الباقي (2/104).
270 ـ تذكرة الحفاظ (2/202).
271 ـ تذكرة الحفاظ (2/204).
272 ـ شرح علل الترمذي (2/520).
273 ـ المصدر السابق.
274 ـ شرح علل الترمذي (2/521).
275 ـ شرح علل الترمذي (2/522).
276 ـ المصدر السابق.
277 ـ شرح علل الترمذي (522 ـ 2/523).
278 ـ تهذيب الكمال (15/489)، وسير أعلام النبلاء (8/13).
279 ـ تهذيب الكمال (1/438).
280 ـ تهذيب التهذيب (1/43).
281 ـ تهذيب الكمال (15/500).
282 ـ تذكرة الحفاظ (1/40).
283 ـ سنن أبي داود ، عقب الحديث (1069) ، وتهذيب التهذيب (2/232).
284 ـ تهذيب الأسماء واللغات (1/238).

عليه وسلم ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وأبوه له صحبة، ويقال إن لقيس رؤية، ولم يثبت[285]، وأما كعب الأحبار فأدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه لم يره، وأسلم في خلافة أبي بكر وقيل في خلافة عمر، رضي الله عنهم.[286]
فتبين أنهم أسلموا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حاشا كعبا، وثبت أن لطارق رؤية.
الوهم الرابع والتسعون: قال الشيخ: قسم الحافظ ابن حجر الصحابة أربعة أقسام:
القسم الأول: كبار الصحابة الذين صحبوه ورووا عنه وهم الذين سماهم النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه، الذين آمنوا قبل الفتح وجاهدوا وهم الذين قال فيهم: (لاتسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل جبل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)، وقد فضلهم الله في القرآن على من يأتي بعدهم فقال: لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل...الآية.
القسم الثاني: الذين كانوا رجالا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكنهم أسلموا بعد الفتح ـ مثلا ـ أو كانوا من مسلمة الفتح أو من المتأخرين.
القسم الثالث: الذين كانوا صبيانا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ورأوه ورووا عنه.
القسم الرابع: الذين كانوا صغارا في حياته فلم يدركوه وإن كانوا من المظنون أن النبي صلى الله عليه وسلم رآهم أودعا لهم لأنه كان إذا ولد المولود في المدينة يحمل إليه ليحنكه ويدعو له.
تصحيحه: قال الحافظ ابن حجر: ورتبته على أربعة أقسام في كل حرف منه
فالقسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة، بأي طريق كان، وقد كنت أولا رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسما واحدا، وأميز ذلك في كل ترجمة
القسم الثاني: من ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لبعض الصحابة من النساء والرجال ممن مات صلى الله عليه وسلم وهو في دون سن التمييز، إذ ذكر أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق، لغلبة الظن على أنه صلى الله عليه وآله وسلم رآهم، لتوفر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عند ولادتهم ليحنكهم، ويسميهم، ويبرك عليهم، والأخبار بذلك كثيرة شهيرة، وفي صحيح مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم).وأخرجه الحاكم في كتاب الفتن من المستدرك عن عبد الرحمن بن عوف قال: (ما كان يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له ...) الحديث، وأخرج ابن شاهين في كتاب الصحابة في ترجمة محمد بن طلحة بن عبيد الله من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن ظئر محمد بن طلحة قال: (لما ولد محمد بن طلحة أتيت به النبي صلى الله عليه وسلم ليحنكه، ويدعو له، وكذلك كان يفعل بالصبيان)، لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث، ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول.
القسم الثالث: فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا بمقاربتهم لتلك الطبقة، لا أنهم من أهلها، وممن أفصح بذلك ابن عبد البر، وقبله أبو حفص ابن شاهين، فاعتذر عن إخراجه ترجمة النجاشي بأنه صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، وغير ذلك، ولو كان من هذا سبيله يدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار، وغلط من جزم في نقله عن ابن عبد البر بأنه يقول بأنهم صحابة، بل مراد ابن عبد البر بذكرهم واضح في مقدمة كتابه، بنحو مما قررناه، وأحاديث هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وآله سلم مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح ابن عبد البر نفسه بذلك في (التمهيد) وغيره من كتبه.

285 ـ تهذيب التهذيب (3/444).
286 ـ تهذيب الأسماء واللغات (2/378).

القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعول عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بَيِّنا، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا، إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه، وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه، ولا من حام طائر فكره عليه، وهو الضالة المطلوبة في هذا الباب الزاهر، وزبدة ما يمخضه من هذا الفن اللبيب الماهر،والله تعالى أسأل أن يعين على إكماله، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ويجازيني به خير الجزاء في دار إفضاله، إنه قريب مجيب.[287]

قلت: فلم يبين الشيخ سلفه في نسبة هذا التقسيم إلى الحافظ؟!

الوهم الخامس والتسعون: قال الشيخ: نوح بن أبي مريم الذي يروي عنه ابن جرير كثيرا في التاريخ.

تصحيحه: قال الشيخ الألباني: سيف هذا[288] يرد ذكره كثيرا في تاريخ ابن جرير وابن كثير وغيرهما فينبغي على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة.[289]

قلت: لعل الشيخ التبس عليه سيف بنوح، والله أعلم.

الوهم السادس والتسعون: قال الشيخ: عدد من الصغار الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعقلوا بعد وهم في السنة الثانية من أعمارهم أو الأولى يعدون من الصحابة كأبي الطفيل عامر بن واثلة، وهو آخر الصحابة موتا، توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بداية سنته الثانية.

تصحيحه: قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير بن جابر ... أبو الطفيل غلبت عليه كنيته، أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثماني سنين، كان مولده عام أحد ومات سنة مائة أو نحوها، ويقال إنه آخر من مات ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم.[290]

الوهم السابع والتسعون: قال الشيخ: ابن عباس توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو في التاسعة أو العاشرة من عمره.

تصحيحه: قال الإمام ابن عبد البر ـ في ترجمة عبد الله بن عباس ـ: وكان ابن ثلاث عشرة سنة إذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم[291]، وكذا قال الذهبي.[292]

وقيل: كان ابن عشر سنين[293]، وقيل كان ابن خمس عشرة سنة ، وصوبه أحمد بن حنبل[294] ، وعنه قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ختين أو مختون، قال ابن عبد البر: "ولا يصح"[295]

وقال ابن عبد البر ـ أيضا ـ: وما قاله أهل السير والعلم بأيام الناس عندي أصح والله أعلم وهو قولهم إن ابن عباس كان ابن ثلاث عشرة سنة يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم.[296]

الوهم الثامن والتسعون: ذكر أن ابنة المؤيد روايتها في المسند وغيره.

تصحيحه: ليست لابنة المؤيد رواية في المسند أبدا، وإلا فليدلنا الشيخ على موضع روايتها فيه.

الشريط العاشر

الوهم التاسع والتسعون: ذكر الشيخ أن للترمذي ثلاثيات قليلة جدا.

---

[287] ـ الإصابة في تمييز الصحابة: (5 ـ 1/6).

[288] ـ يقصد سيف بن عمر التميمي ، وقد ذكره قبل ذلك ، وذكر قول ابن حبان فيه : يروي الموضوعات عن الأثبات، وسننقل ـ إن شاء الله تعالى ـ لاحقا أقوال الأئمة في سيف هذا.

[289] التوسل أنواعه وأحكامه، ص : (120).

[290] الاستيعاب (798 ـ 2/799)، وانظر تهذيب التهذيب (2/272).

[291] ـ الاستيعاب (3/933).

[292] ـ تذكرة الحفاظ (1/33).

[293] ـ الاستيعاب (3/934).

[294] ـ المصدر السابق، وتهذيب التهذيب (2/365).

[295] الاستيعاب (3/934).

[296] ـ المصدر السابق ، وتهذيب التهذيب (2/365).

تصحيحه: قال الإمام الترمذي رحمه الله: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السدي الكوفي حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر"
قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، و عمر بن شاكر شيخ بصري، قد روى عنه غير واحد من أهل العلم.[297]
قال الحافظ أبو الحجاج المزي: وليس في كتاب الترمذي حديث ثلاثي بينه وبين النبي صلى الله عليه و سلم فيه ثلاثة أنفس غير هذا الحديث.[298]
قلت: عمر بن شاكر، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث، يروي عن أنس المناكير[299]؛ وقال أبو أحمد ابن عدي: يحدث عن أنس بنسخة قريبا من عشرين حديثا غير محفوظة[300]؛ وذكره أبو حاتم ابن حبان في الثقات.[301]؛ وقال البخاري: مقارب الحديث.[302]
الوهم المكمل المائة: قال الشيخ: الموافقة أن تصل إلى شيخ البخاري - مثلا - من غير طريقه بنفس العدد الذي تصل إليه به لو رويته من طريق البخاري، لأنك وافقت البخاري في الرواية عن شيخه بإسناد مساو للإسناد الذي يروى به من طريق البخاري.
تصحيحه: قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: أما الموافقة فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلا عاليا بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه.[303]
فبان بهذا أن قول الشيخ: "بنفس العدد الذي تصل إليه به لو رويته من طريق البخاري" فيه نظر، وإن سبق إليه.
الوهم الحادي بعد المائة: قال الشيخ: البدل أن تروي عن شيخ شيخ البخاري - مثلا - من غير طريق البخاري بإسناد مساو للإسناد الذي تروي به من طريق البخاري.
تصحيحه: قال ابن الصلاح: وأما البدل فمثل أن يقع لك مثل هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث.[304]
تنبيه:
قال الحافظ العراقي: وأما تقييد الموافقة والبدل بصورة العلو فكذا ذكره ابن الصلاح أنه لا يطلق عليه ذلك إلا مع العلو - إلى أن قال -: وفي كلام غيره من المخرجين إطلاق اسم الموافقة والبدل مع عدم العلو، فإن علا قالوا: "موافقة عالية، أو بدلا عاليا."[305]
وقال الحافظ ابن حجر: وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه.[306]
الوهم الثاني بعد المائة: قال الشيخ: والمقصود بالاستخراج أنهم أخرجوا أحاديث البخاري ومسلم من غير الوجه الذي أخرجاها منه.
تصحيحه: قال الإمام زكريا الأنصاري: المستخرجات جمع مستخرج وهو مشتق من الاستخراج وهو أن يأتي حافظ إلى صحيح البخاري – مثلا – فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري، إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في من فوقه ، قال شيخنا[307]: وشرطه أن لا يصل إلى

[297] - جامع الترمذي (4/526).
[298] - تهذيب الكمال (21/385).
[299] - الجرح والتعديل (6/115).
[300] الكامل في ضعفاء الرجال (5/55) ، وساق له ابن عدي جملة من المناكير منها حديثه هذا.
[301] - الثقات (5/151).
[302] - علل الترمذي الكبير (1/329).
[303] - معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (274) ، وقارن بفتح المغيث للعراقي ، ص : (312) ، ونزهة النظر ، ص : (94) ، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (140 - 2/141).
[304] - معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (274) ، والمنهل الروي ، ص : (76) ، وفتح المغيث للعراقي ، ص : (312).
[305] - فتح المغيث ، ص : (312).
[306] - النزهة ، ص : (94).
[307] - يقصد الحافظ ابن حجر.

شيخ أبعد مع وجود سند يوصله إلى الأقرب إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم، أو نحوه، وإلا فلا يسمى مستخرجا.[308]
فبان أن قول الشيخ: "من غير الوجه الذي أخرجاها منه" فاسد لا يشتغل به والله أعلم.
الوهم الثالث بعد المائة: قال الشيخ: حديث أنس في الجمع فيه زيادة في سنن أبي داود والنسائي وهي: "صلي الظهر والعصر وركب" وهذه الزيادة ليست في البخاري ولكنها على شرطه، لأنها مخرجة بنفس الإسناد في أبي داود والنسائي.
تصحيحه: هذه الزيادة ليست في سنن أبي داود، ولا سنن النسائي، ولا سنن ابن ماجة، ولا جامع الترمذي، وإنما أخرجها الحاكم أبو عبد الله في كتاب الأربعين له بإسناد الصحيح.[309]
وأخرجها الإسماعيلي[310] وأبو نعيم[311] بلفظ: (...صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل)، ولكن أعلت بتفرد إسحاق بن راهويه بها عن شبابة، وتفرد جعفر الفريابي بها عن إسحاق، وليس ذلك بقادح فإنهما إمامان حافظان، قاله الحافظ ابن حجر.
الوهم الرابع بعد المائة: قال الشيخ: وأهل الحديث يذكرون أن جامع الترمذي كله من باب المستخرجات، لأنه يذكر الأوجه التي خرج منها بالاختصار، بعد أن يأتي بالحديث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان.
تصحيحه: من يقصد الشيخ بأهل الحديث؟! ومن قال من العلماء إن قول الترمذي: "وفي الباب" من باب الاستخراج؟! وعلى أي كتاب يستخرج الترمذي؟! لا شك أن صدور هذا وأمثاله من الشيخ يدل دلالة واضحة على أنه يقحم نفسه فيما لا يحسن، والله المستعان، وقد تقدم الكلام على الاستخراج مفصلا.[312]
الوهم الخامس بعد المائة: قال الشيخ: ذكر بعض أهل العلم أن البخاري ومسلما في الصحيحين استخرجا كذلك على الموطأ ، فكل حديث أخرجه مالك بإسناد على شرطهما لا يعدلان عنه فيأتيان به أولا ثم بعد ذلك يذكران ما سواه.
تصحيحه: البخاري ومسلم لم يستخرجا على موطأ مالك قط ، ولا أدري من سلف الشيخ في هذا الكلام ؟! فهو من غرائبه، وإخراجهما الحديث من طريق مالك ـ مثلا ـ عن نافع عن ابن عمر، أو مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، أو مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ونحو ذلك لا يسمى استخراجا وقد سبق الكلام في ذلك آنفا.
الوهم السادس من بعد المائة: قال الشيخ: قوله[313]: "مع إسناد أحد المصنفين" أي مع إسناد من تستخرج عليه من المصنفين.
تصحيحه: تقييد الشيخ بالاستخراج لا معنى له، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وفيه أي العلو النسبي المساواة وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره أي إسناد العلو النسبي مع إسناد أحد المصنفين كأن يروي النسائي ـ مثلا ـ حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر نفسا فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص.[314]
الوهم السابع بعد المائة: قال الشيخ: رواية مالك عن ابن عجلان من باب رواية الأقران لأن مالكا يشترك معه في شيوخه.
تصحيحه: رواية مالك عن ابن عجلان ليست من رواية الأقران، فابن عجلان من أقران هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري كما نص عليه الحافظ أبو الحجاج المزي[315]، وهما من شيوخ مالك[316]، وقد توفي ابن عجلان سنة ثمان وأربعين ومائة بالمدينة.[317]

---

308 ـ فتح الباقي: (1/118)، وانظر فتح المغيث للعراقي ، ص : (18).
309 ـ قاله ابن حجر في بلوغ المرام، ص: (180)، وانظر فتح الباري: (2/679)، فقد تردد في إثبات هذه الزيادة.
310 ـ كما في الفتح: (2/679).
311 ـ المسند المستخرج على صحيح مسلم: (1582).
312 ـ تصحيح الوهم الثاني بعد المائة.
313 ـ يعني ابن حجر.
314 ـ النزهة ، ص : (94) ، وقارن بمعرفة أنواع علم الحديث ، ص : (274).
315 ـ تهذيب الكمال (26/103).

الوهم الثامن بعد المائة: قال الشيخ: إذا روى الإنسان عمن دونه في السن والدرجة فهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، كرواية مالك عن تلميذه عبد الله بن وهب، فإن مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال : لا أعرف فيه شيئا فلما انتهى المجلس قال له تلميذه عبد الله بن وهب: حدثني محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل أصابع رجليه، فسكت مالك فلما كان من الغد واجتمع الناس سأل هل بقي من الذين كانوا في المجلس أمس أحد، فقيل قد اجتمعوا، فقال: حدثتكم بالأمس أنني لا أعرف شيئا في تخليل أصابع الرجلين، وقد حدثني عبد الله بن وهب هذا قال حدثنا محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة وساق الحديث.

تصحيحه: هذا إسناد موضوع، والقصة التي ذكر الشيخ أخرجها ابن أبي حاتم الرازي، ومن طريقه البيهقي، قال الأول: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قال سمعت عمي يقول سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: ليس ذلك على الناس قال: فتركته حتى خف الناس فقلت له عندنا سنة فقال: وما هي ؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه ؛ فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة؛ ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع.[318]

زاد البيهقي في آخره: قَالَ عَمِّي: مَا أَقَلَّ مَنْ يَتَوَضَّأُ إِلاَّ وَيُخْطِئُهُ الْخَطُّ الذي تَحْتَ الإِبْهَامِ فِى الرِّجْلِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَثْنُونَ إِبْهَامَهُمْ عِنْدَ الْوُضُوءِ، فَمَنْ تَفَقَّدَ ذَلِكَ سَلِمَ.

تنبيه: وقع في إسناد الشيخ الذي ساق لهذه القصة: "التصريح بسماع ابن وهب من ابن عجلان"، وهذا من غرائب الشيخ، فلم يذكر الحافظ أبو الحجاج المزي عبد الله بن وهب في الرواة عن محمد بن عجلان[319]، ولا ابن عجلان في شيوخ ابن وهب[320]، بل روى عنه بواسطة رجل من أهل المدينة[321]، ويحيى بن أيوب[322]، والليث بن سعد[323]، والقاسم بن عبد الله.[324]

الوهم التاسع بعد المائة: ذكر الشيخ أن عبد الله بن عمرو بن العاص أسلم قبل أبيه بإحدى عشرة سنة وأن عبد الله أسلم قبل الهجرة وهاجر.

تصحيحه: عبد الله بن عمرو أسلم قبل أبيه[325]، قال ابن عبد البر: ولم يفته أبوه في السن إلا باثنتي عشرة سنة[326]، وقيل بينهما إحدى عشرة سنة[327]، وقيل عشرون سنة[328]، وقال الذهبي: هاجر هو وأبوه قبل الفتح[329]، ولم أجد من ذكر أنه أسلم قبل أبيه بإحدى عشرة سنة؛ فلعل الشيخ التبس عليه فارق السن بينهما بفارق ما بين إسلامهما والله أعلم.

الوهم العاشر بعد المائة: ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ـ لما جاءه عمرو بن العاص وخالد بن الوليد وعثمان بن أبي طلحة ـ: "رمتكم مكة بأفلاذ كبدها "

---

316 ـ تهذيب الكمال (104 - 27/105).
317 ـ تهذيب الكمال (26/107).
318 ـ مقدمة الجرح والتعديل ، ص : (1/27) ، والسنن الكبرى (131 - 1/132)، ولمعرفة حال هذه الرواية ينظر كتاب الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص: (246 - 248).
319 ـ تهذيب الكمال (26/104).
320 ـ تهذيب الكمال (16/279).
321 ـ الجامع لابن وهب (1/345).
322 ـ الجامع لابن وهب (1/379).
323 ـ الجامع لابن وهب (1/413).
324 ـ الجامع لابن وهب (1/414).
325 ـ الاستيعاب (3/957).
326 ـ المصدر السابق.
327 ـ تهذيب الأسماء واللغات (1/264) ، وتذكرة الحفاظ (1/35).
328 ـ الإصابة (4/193).
329 ـ تذكرة الحفاظ (1/35).

تصحيحه: هذا الحديث ذكره أبو عمر ابن عبد البر معلقا في ترجمة عمرو بن العاص.[330] ومن الخطأ البين الجزم بنسبة الضعيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اتصال السند إليه، فكيف مع التعليق؟!!!

الوهم الحادي عشر بعد المائة: قال الشيخ: إن اشترك اثنان في شيخ فرويا عنه معا فتقدم موت أحدهما وتأخر موت الآخر فهذا يسمى السابق واللاحق، وشيخهما هو الذي ألحق الأصاغر بالأكابر، كمالك بن أنس فإنه روى عنه الأوزاعي ومات قبل موت مالك، وروى عنه مثلا عبد الرحمن بن القاسم ومات بعد موت مالك، فبين موت الأوزاعي وعبد الرحمن بن القاسم مدة من الزمن، حوالي ثلاثين سنة، فهذه المدة الفاصلة بين موت تلميذين من تلاميذ مالك الراوين عنه جعلت الأول وهو الأوزاعي سابقا، وجعلت الثاني وهو عبد الرحمن بن القاسم لاحقا.

تصحيحه: قال الحافظ أبو الفضل العراقي: صنف الخطيب كتابا سماه "السابق واللاحق" وموضوعه أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم، والآخر متأخر، بحيث يكون بين وفاتهما أمد بعيد.[331]

إذا عرفت هذا عرفت أن مثال الشيخ الذي ذكر ليس مثالا جيدا للسابق واللاحق، بل مثاله الصحيح: رواية الإمام الزهري، وأحمد بن إسماعيل السهمي عن الإمام مالك، فبين وفاة الزهري، والسهمي: مائة وخمس وثلاثون سنة[332]، وقول الشيخ: "إن الأوزاعي تلميذ مالك" فاسد جدا لأن الأوزاعي أكبر من مالك[333]، فقد ولد أبو عمرو الأوزاعي سنة ثمان وثمانين[334] ، وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة رحمه الله تعالى[335] ، وقيل: خمس وخمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل سنة ست وخمسين[336]، وولد مالك سنة ثلاث وتسعين في أصح الأقوال[337]، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة رحمه الله.[338]

قلت: فغاية ما في الأمر أن يكون من باب رواية الأقران، والعلم عند الله تعالى.

الوهم الثاني عشر بعد المائة: قال الشيخ: الحميدي شيخ البخاري إذا قال حدثنا سفيان ففي تلك الطبقة الثوري وابن عيينة، وفي تلك الطبقة أيضا حماد بن زيد وحماد بن سلمة وحماد بن أبي سليمان، هؤلاء الثلاثة في ذلك العصر (الحمادون) ابن أبي سليمان أكبر من ابن زيد وابن سلمة وحماد بن أبي حنيفة معاصر لهما فابن أبي سليمان شيخ لأبي حنيفة وحماد ابن أبي حنيفة ابن أبي حنيفة وتلميذه؛ الحميدي إذا قال حدثنا سفيان لا يقصد إلا ابن عيينة، وسلمة بن كهيل إذا قال حدثنا سفيان فلا يقصد إلا الثوري، ووكيع إذا قال حدثنا سفيان لا يقصد إلا الثوري.

تصحيحه: جمع هذا الكلام ضروبا من الخطأ، وبيان ذلك فيما يلي:

الأول: قوله إن ابن عيينة والثوري في طبقة، وهذا غلط ، فقد ذكر الحافظ الذهبي سفيان بن سعيد الثوري في الطبقة الخامسة[339]، بينما ذكر ابن عيينة في الطبقة السادسة[340]، وذكر الحافظ أبو الحجاج المزي: سفيان بن عيينة في الرواة عن الثوري.[341]

الثاني: قوله: "إن حماد بن سلمة، وابن زيد، وابن أبي سليمان في عصر، وإن هذا أكبر من ابن سلمة، وابن زيد، وإن ابن أبي حنيفة معاصر لابن سلمة وابن زيد" فيه نظر، فإن حماد بن أبي سليمان ليس من هذه الطبقة، بل هو من شيوخ حماد بن سلمة، وسفيان بن سعيد الثوري،

---

330 - الاستيعاب (3/1185).
331 - فتح المغيث ، ص : (385) ، وقارن بفتح الباقي (2/232).
332 - فتح المغيث ، ص : (385) ، وفتح الباقي (2/233).
333 - تهذيب الكمال (27/108).
334 - تذكرة الحفاظ (1/134).
335 - التذكرة (1/137).
336 - تهذيب التهذيب (2/539).
337 - التذكرة (1/157).
338 - المصدر السابق.
339 - تذكرة الحفاظ (151 - 1/153).
340 - التذكرة (193 - 1/194).
341 - تهذيب الكمال (11/162).

وشعبة بن الحجاج[342]، فلا يلتبس ابن أبي سليمان بابن سلمة، وابن زيد، وإنما يقع الالتباس بين هذين الأخيرين فقط؛ ولهذا حاول بعض العلماء وضع قاعدة من خلالها يتبين المهمل منهما.[343]
الثالث: قوله: "سلمة بن كهيل إذا قال حدثنا سفيان فلا يقصد إلا الثوري"
قلت: سلمة بن كهيل من شيوخ سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة[344]، بل ومن شيوخ الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد[345]، وهما من شيوخ الثوري[346]، وسلمة بن كهيل قد دخل على عبد الله بن عمر بن الخطاب، وزيد بن أرقم، وروى عن جندب بن عبد الله البجلي، وأبي جحيفة، وابن أبي أوفى، وأبي الطفيل.[347]
أفيصح أن يكون من كان بهذه الصفة تلميذا للثوري؟! هذا من غرائب الشيخ.
وقد تقدم ردنا لقول الشيخ إن سلمة بن كهيل تلميذ محمد بن يحيى الذهلي.[348]
الرابع: قول الشيخ: "وكيع إذا قال: حدثنا سفيان لا يقصد إلا الثوري"
قلت: وكيع روى عن السفيانين، لكن روايته عن الثوري في الكتب الستة، وروايته عن ابن عيينة ليست فيها كما يظهر من صنيع الحافظ أبي الحجاج المزي رحمه الله.[349]
لكن قال الحافظ الذهبي: فمتى رأيت القديم قد روى فقال حدثنا سفيان وأبهم فهو الثوري وهم: كوكيع، وابن مهدي، والفريابي، وأبي نعيم، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بينه، فأما الذي لم يلحق الثوري وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج إلى أن ينسبه لعدم الالتباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس.[350]
الوهم الثالث عشر بعد المائة: قال الشيخ: محمد بن يحيى الذهلي في طبقته ثمانية كلهم اسمه محمد بن يحيى، وهم متفاوتون في الدرجة، ولكنهم من رواة الحديث، وهم في نفس الطبقة .
تصحيحه: ذكر الحافظ ابن حجر أن محمد بن يحيى الذهلي من الطبقة الحادية عشرة [351] ، وذكر في نفس الطبقة أربعة:
الأول: محمد بن يحيى بن سليمان المروزي صاحب أبي عبيد وقال عنه الحافظ: صدوق.[352]
والثاني: محمد بن يحيى بن عبد العزيز اليشكري ، [353] قال عنه الحافظ : ثقة.
والثالث: محمد بن يحيى بن عبد الكريم بن نافع الأزدي البصري نزيل بغداد قال الحافظ: ثقة من كبار الحادية عشرة.[354]
والرابع: محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني الكلبي، لقبه لؤلؤ ثقة صاحب حديث ، كما قال الحافظ.[355]
وقد ذكر في الطبقة العاشرة: محمد بن يحيى بن أيوب بن إبراهيم الثقفي أبا يحيى المروزي القصري المعلم وقال عنه: ثقة حافظ.[356]
ومحمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي البصري وقال عنه: صدوق.[357]
ومحمد بن يحيى بن سعيد القطان، وقال عنه: ثقة.[358]

---
[342] ـ تهذيب الكمال (7/271).
[343] ـ تهذيب الكمال (7/269) ، وسير أعلام النبلاء (464 - 7/466).
[344] ـ تهذيب الكمال (11/314).
[345] ـ تهذيب الكمال (314 / 11).
[346] ـ تهذيب الكمال (156 – 157 / 11).
[347] ـ تهذيب التهذيب (77 / 3) .
[348] ـ تصحيح الوهم التاسع والسبعين.
[349] ـ تهذيب الكمال (464 / 30).
[350] ـ سير أعلام النبلاء (466 / 7).
[351] ـ التقريب (512 / 1).
[352] ـ المصدر السابق.
[353] ـ التقريب (513 / 1).
[354] ـ المصدر السابق.
[355] ـ المصدر السابق.
[356] ـ التقريب (512 / 1).
[357] ـ المصدر السابق.
[358] ـ المصدر السابق.

ومحمد بن يحيى بن أبي سمينة البغدادي أبا جعفر التمار، ووصفه بأنه: صدوق[359] ، فتبين من هذا أن الثمانية ليسوا من طبقة واحدة والله أعلم .

الوهم الرابع عشر بعد المائة: قال الشيخ ـ أثناء كلامه على من حدث ونسي ـ: وكذلك ما جاء أيضا في حديث قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين، وهو في صحيح مسلم من حديث ابن عباس، وله شواهد عن عدد من الصحابة، وهذا الحديث هو من رواية سيف بن عمر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، والذين حدثهم سيف بن عمر عن ابن جريج لقوا ابن جريج فسألوه فأنكر هذا الحديث، وأثنى على سيف بن عمر، فأثنى على سيف بن عمر وزكاه، ومع ذلك نسي هو الحديث فلم يذكره.

تصحيحه: حديث "قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين" أخرجه ابن أبي شيبة[360]، وأحمد[361]، ومسلم[362]، واللفظ له، وأبو داود[363]، وأبو يعلى[364]، والبيهقي[365]، من طريق سيف بن سليمان أخبرني قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد.

فلا ذكر لابن جريج، ولا لعطاء في إسناد هذا الحديث كما رأيت.

وقد غلط الشيخ في تسميته والد سيف فنسبه هكذا: سيف بن عمر، وإنما هو سيف بن سليمان المكي، وأما سيف بن عمر فمتروك كذاب، قال ابن معين: فلس خير منه[366]، وفي رواية: ضعيف[367] وقال أبو حاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي[368]، وقال ابن نمير: كان سيف يضع الحديث، وكان قد اتهم بالزندقة[369]، وقال أبو داود: ليس بشيء[370]، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف[371]، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك[372]، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة، وعامتها منكرة، لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[373]

وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة يروى عن عبيد الله بن عمر ، روى عنه المحاربي والبصريون، كان أصله من الكوفة ، يروي الموضوعات عن الأثبات[374] ، وقال الحاكم: اتهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط[375] ، وقال الذهبي: متروك باتفاق.[376]

والقصة التي حكى الشيخ - من نسيان ابن جريج للحديث بعد تحديثه به - غلط ، فقد بينا أن ابن جريج لا دخل له في هذا الحديث، لكن لعل الشيخ يريد ما ذكره أبو الحسن الدارقطني في العلل أثناء كلامه على حديث عائشة: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل"[377] وذكر انه رواه سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة وأن ابن جريج تفرد به عن سليمان - إلى أن قال الدارقطني -:

وقال ابن علية: عن ابن جريج أنه سأل الزهري عنه فلم يعرفه ، ولم يتابع ابن علية على هذا ، وقد تكلم يحيى ابن معين في سماع ابن علية من ابن جريج ، وذكر أنه عرض سماعه منه على

---

359 ـ المصدر السابق.
360 ـ المصنف (10/160).
361 ـ المسند (1/323).
362 ـ صحيح مسلم (1712).
363 ـ السنن (3608).
364 ـ المسند (4/390).
365 ـ السنن الكبرى (10/167).
366 ـ الكامل لابن عدي (3/435).
367 ـ تاريخ ابن معين ، رواية الدوري (3/459) ، والجرح والتعديل (4/278) ، وفيه "ضعيف الحديث."
368 ـ الجرح والتعديل (4/278).
369 ـ المجروحين لابن حبان (1/346) ، وميزان الاعتدال (3/353).
370 ـ تهذيب الكمال (12/326).
371 ـ المصدر السابق.
372 ـ تهذيب التهذيب (2/144).
373 ـ الكامل في ضعفاء الرجال (3/435).
374 ـ المجروحين (1/345).
375 ـ تهذيب التهذيب (2/144).
376 ـ المغني في الضعفاء (2/292).
377 ـ أخرجه أبو داود: (2083)، والترمذي: (1102)، وقال: هذا حديث حسن، وابن ماجه: (1879)، وابن حبان: (4074)، و: (4075) والحاكم: (2754)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

عبد الحميد ، وسليمان بن موسى من الثقات الحفاظ ، أثنى عليه عطاء بن أبي رباح وأثنى عليه الزهري.[378]

أو يقصد الشيخ ما أخرجه أبو داود من طريق الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة "أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد" قال أبو داود : وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا الحديث قال : أنبأنا الشافعي عن عبد العزيز قال : فذكرت ذلك لسهيل ، فقال : أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه ولا أحفظه ، قال عبد العزيز[379] : وقد كانت أصابت سهيلا علة أذهبت بعض عقله ، ونسي بعض حديثه ، فكان سهيل يحدث عن ربيعة عنه عن أبيه ، حدثنا محمد بن داود الإسكندراني أخبرنا زياد يعني ابن يونس حدثني سليمان بن بلال عن ربيعة بإسناد أبي مصعب ومعناه.[380]

قال سليمان: فلقيت سهيلا فسألته عن هذا الحديث، فقال: ما أعرفه، فقلت له: إن ربيعة أخبرني به عنك، قال: فإن كان ربيعة أخبرك عني فحدث به عن ربيعة عني.[381]

الوهم الخامس عشر بعد المائة: قال الشيخ: ومثله المسلسل بالمصافحة، فالنبي صلى الله عليه وسلم قد يحدث بعض أصحابه بحديث في حال المصافحة، كتعليمه لابن مسعود التشهد وكفي بين كفيه، وهذا يدل على جواز المصافحة باليدين معا، وقد ذكر بعض أهل الفقه أن هذا من مصافحة الأعاجم، ولكن هذا الحديث يرد ذلك، فابن مسعود أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن، قال: وكفي بين كفيه، فهذا ضبط للهيئة.

تصحيحه: هذا يدل على عدم فهم المقصود بالمسلسل عند المحدثين، ونحن نورده ـ إن شاء الله ـ ليستفاد، قال أبو عمرو بن الصلاح: التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه، واحدا بعد واحد على صفة، أو حالة واحدة، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالا وأفعالا ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه.[382]

نعم لو كان كل من الرواة يحكي عن شيخه مثل ما حكى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر الإسناد لكان مسلسلا.

الوهم السادس عشر بعد المائة: قال الشيخ: جمهور المتأخرين من المحدثين ومنهم مسلم بن الحجاج يرون أن"أخبرنا" إنما تكون لما تلقاه الإنسان عن طريق الإجازة أو نحوها، لا ما تلقاه عن طريق السماع، فيقول فيه: حدثنا، وسمعت، وما تلقاه بالإجازة ونحوها يقول فيه: أخبرني.

تصحيحه: جعل الإمام مسلم من المتأخرين غريب جدا، وهذا الذي نسبه الشيخ إلى جمهور المتأخرين أنهم خصوا المروي بالإجازة بالإخبار غلط عليهم، قال الحافظ أبو الفضل العراقي: والصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور، واختاره أهل التحري والورع: المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا ونحوهما في المناولة والإجازة وتقييد ذلك بعبارة تبين الواقع في كيفية التحمل وتشعر به.[383]

ولعل الشيخ التبس عليه الإنباء بالإخبار، فالأول هو الذي صار في عرف المتأخرين للإجازة.[384]

وقد أجاز بعض العلماء إطلاق أخبرنا في المروي بالإجازة، منهم: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ[385] ؛ كما أجاز بعضهم في المناولة: حدثنا وأخبرنا.[386]

الشريط الحادي عشر

---

[378] ـ العلل (11 ـ 15/15) ، رقم (3806) ، وقارن بالمستدرك على الصحيحين (2/182).

[379] ـ يعني الدراوردي.

[380] ـ يعني حديث الدراوردي عن ربيعة، فقد رواه أبو داود عن أبي مصعب الزهري عن الدراوردي عن ربيعة به.

[381] ـ سنن أبي داود (2/173).

[382] ـ معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (287) ، وقارن بنزهة النظر ، ص : (100).

[383] ـ فتح المغيث ، ص : (220) ، وانظر فتح الباقي (2/15).

[384] ـ نزهة النظر ، ص : (100).

[385] ـ فتح المغيث للعراقي ، ص : (220).

[386] ـ المصدر السابق.

الوهم السابع عشر بعد المائة: قال الشيخ: لا بد أن يكون الإنسان يعتمد على إسناد فالتحديث من الكتب أن يقرأ الإنسان حديثا في كتاب فيحدث به هذا لا يجوز، وهو الذي كان يسمى قديما بسرقة الحديث، وكثير من المجروحين سبب جرحته أنه يسرق الحديث أي يحدث به من غير رواية، واليوم كثير من الناس هم من سراق الحديث، لأن أكثر الناس ليس لهم أسانيد فيرجعون إلى الكتب فيحدثون بما قرؤوه؛ وما قرؤوه قد يكون صحيحا وقد يكون فيه بعض الأخطاء المطبعية وغير ذلك؛ وقد ذكر ابن خير في فهرسته الإجماع على منع التحديث بغير مرويه، ونظم ذلك العراقي.

تصحيحه: أخطأ الشيخ خطأ عظيما في تفسيره لسرقة الحديث بما ذكره؛ إذ سرقة الحديث ـ كما قال السخاوي ـ: أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث[387]، وقال الذهبي: المقلوب: هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَرَ بعدَه، أو: أن يَنقلِبَ عليه اسمُ راوٍ مِثْلُ (مُرَّة بن كعب) بـ (كعب بن مُرَّة، و (سَعْد بن سِنان) بـ (سِنَان بن سَعْد)، فمن فعَلَ ذلك خطأً فقريب، ومن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: فلانٌ يَسرِقُ الحديث، ومن ذلك أن يَسرِقَ حديثاً ما سَمِعَه، فيدَّعِيَ سماعَهُ من رجل؛ وإن سَرَق فأتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثْبت سنَدُه، فهو أخفُّ جُرماً ممن سَرَق حديثاً لم يصحَّ متنُه، وركَّب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظمُ إثماً وقد تبوَّأ بيتاً في جهنم، وأمَّا سَرِقَة السماع وادِّعاءُ ما لم يَسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذبٌ مجرَّد، ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من الكذب على الشيوخ، ولن يُفلِحَ من تعاناه، وقلَّ من سَتَرَ الله عليه منهم، فمنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه، ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه، فنسألُ الله السَّتر والعفو.[388]

قلت: والسرقة بهذا التعريف هي التي جرح بها بعض الرواة.[389]

وهذا الإجماع الذي نقل الشيخ عن ابن خير مقرا له، ذاكرا أن العراقي نظمه: إجماع في غاية الفساد، وإن وافق الحافظ أبو الفضل العراقي الحافظ ابن خير عليه.

قال الزركشي: نقل الإجماع عجيب، وإنما حكي ذلك عن بعض المحدثين، ثم هو معارض بنقل ابن برهان إجماع الفقهاء على الجواز...إلخ كلامه، وهو كلام نفيس.[390]

وقال السيوطي في ألفية الحديث:

ومن لنقـــل في الحديث شرطا ** روايـــــة ولو مجازا غلطا[391]

وقول الشيخ: "قد يكون فيه بعض الأخطاء المطبعية وغير ذلك" تعليل فيه نظر، لأن معرفة الخطأ المطبعي لا تحتاج إلى إجازة، ومن له معرفة بالكتب يدرك ذلك، وأما الأخطاء غير المطبعية فإنما يحتاج في الكشف عنها إلى معرفة فقط، وقد يكون للإنسان سماعات فما تنجيه من سيء الغلط والله المستعان.

وما أحسن ما قال الإمام مسلم ـ أثناء كلامه على حديث أخطأ فيه ابن لهيعة ـ: وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث، أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين ـ السماع أو العرض ـ فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله.[392]

وقول الشيخ: "فالتحديث من الكتب أن يقرأ الإنسان حديثا في كتاب فيحدث به هذا لا يجوز"

قلت: هذا يفضي إلى تعطيل الشرع.

---

[387] ـ فتح المغيث للسخاوي (1/370).
[388] ـ الموقظة ، ص : (12).
[389] ـ انظر ـ مثلا ـ الكامل لابن عدي: (1/257)، و (1/259) و (2/368).
[390] ـ انظر بقيته في تدريب الراوي: (151 - 1/152)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر: (765 - 2/769)، وقواعد التحديث: (1/188)، والعجب من الشيخ كيف فاته الوقوف على هذا مع تنويهه بهذه الكتب في الدرس الأول من هذه الدورة!!!
[391] ـ يراجع كلام العلامة الأثيوبي في شرحه للألفية هنا (60 – 62 / 1).
[392] ـ التمييز، ص: (188).

الوهم الثامن عشر بعد المائة: قال الشيخ: فهذا النوع يسمى المتشابه، قد ألف فيه عدد من الأئمة، فألف فيه طاهر الطاهر السلفي وألف فيه الدارقطني، وألف فيه ابن حجر.
تصحيحه: جمع هذا الكلام أخطاء عدة، وهي:
الأول: في اسم السلفي وهو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الحافظ العلامة شيخ الإسلام.[393]
الثاني: أن السلفي متأخر جدا عن الدارقطني.[394] فالسلفي توفي سنة ست وسبعين وخمسمائة وقد عاش أكثر من مائة سنة، والدارقطني من أهل القرن الرابع، فينبغي أن يذكر السلفي بعد الدارقطني.
الثالث: أنني ـ بعد البحث ـ لم أجد من ذكر أن للسلفي تأليفا في المؤتلف والمختلف.[395]
الوهم التاسع عشر بعد المائة: ذكر أثناء كلامه على المتشابه في الرسم كتابا اسمه: الإعلام بمتشابه الأعلام.
تصحيحه: لم أعثر على كتاب بهذا الاسم في المؤتلف والمختلف إلا كتاب "الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام" لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف اللخمي المري الرشاطي الأندلسي، ولحافظ الشام في عصره أبي عبد الله ابن ناصر الدين الدمشقي: "الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام" .
الوهم العشرون بعد المائة: قال الشيخ: محمد بن عجلان روى عن مالك، وعنه مالك فحديثهما من المدبجات.
تصحيحه: هذا الكلام يدل على عدم فهم حقيقة المدبج عند المحدثين، قال أبو عبد الله الحاكم: وإنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما.[396]
وعرف الحاكم "المدبج" فقال: أن يروي قرين عن قرينه ثم يروي ذلك القرين عنه.[397]
وقال الحافظ أبو الفتح محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد: فإن تباعدت الطبقة والمرتبة فليس من ذلك، بل يكون من رواية الأكابر عن الأصاغر.[398]
وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن.[399]
ومحمد بن عجلان من أقران هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري[400]، وهما من شيوخ مالك[401]، ولم يذكر الحافظ أبو الحجاج المزي لابن عجلان عن مالك رواية[402]، بل ذكر مالكا في الرواة عن ابن عجلان.[403]
وإذا ثبتت رواية محمد بن عجلان عن مالك فستكون من رواية الأكابر عن الأصاغر.
الوهم الحادي والعشرون بعد المائة: ذكر الشيخ أيضا أن رواية أحمد عن الشافعي والشافعي عن احمد من باب المدبجات.
تصحيحه: أحمد من تلامذة الإمام الشافعي، وروايته عنه في المسند[404]، وقد ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي: أبا عبد الله الشافعي في شيوخ أحمد[405]، كما ذكره أيضا في الرواة عن أحمد.[406]

---

[393] ـ تذكرة الحفاظ (63 / 4).
[394] ـ تنظر ترجمة الدارقطني في تذكرة الحفاظ (132 – 135 / 3) .
[395] ـ انظر مقدمة الشيخ عبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني لكتاب الإكمال لابن ماكولا، فقد ذكر جملة من المصنفات في المؤتلف والمختلف وما ذكر فيها شيئا للسلفي.
[396] ـ معرفة علوم الحديث، ص: (215).
[397] ـ المصدر السابق، وقارن بمعرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، ص: (315)، والمنهل الروي لابن جماعة، ص: (80)، ونزهة النظر، ص: (95).
[398] ـ الاقتراح ، ص : (50).
[399] ـ معرفة أنواع علم الحديث ، ص : (315).
[400] ـ تهذيب الكمال (26/103).
[401] ـ تهذيب الكمال (104 - 27/105).
[402] ـ تهذيب الكمال (27/109).
[403] ـ تهذيب الكمال (26/104).
[404] ـ مسند أحمد ،الأحاديث : (1787) و (4442) و (5862) و (8922) و (8923) و (8924) و (11067) و (15816) و (16141) و (20008) و (24669) و (24970).
[405] ـ تهذيب الكمال (1/439).

قلت: فرواية الشافعي عن أحمد من رواية الأكابر عن الأصاغر.
الوهم الثاني والعشرون بعد المائة: قال الشيخ الحديث الذي في الصحيحين إذا خرج من غير طريقهما فليس له مزية إلا العلو.
تصحيحه: للمستخرجات على الصحيحين فوائد، منها:
1 - علو الإسناد كما ذكر الشيخ.[407]
2 – زيادة بعض الألفاظ.[408]
3 – تكثير الطرق.[409]
4 – الحكم بعدالة من أخرج له فيها لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.[410]
5 – ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة.[411]
6 – ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط وهو في الصحيح من حديث من اختلط ولم يبين هل سمع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده.[412]
7 – ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن.[413]
8 – ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه.[414]
9 – ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير مفصل.[415]
10 – ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف.[416]
قلت: فبان من هذا كله أن الحصر الذي ذكره الشيخ: (...فليس له مزية إلا العلو) محل نظر.
الوهم الثالث والعشرون بعد المائة: قال الشيخ: إذا حصل الانفراد ولم تحصل المخالفة فإن كان ذلك في الإسناد فهو المزيد في متصل الأسانيد أو نحو ذلك وإن كان في المتن فهو من زيادة الثقة.
تصحيحه: قال الحافظ ابن حجر: إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد ومن لم يزدها أتقن ممن زادها فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة وإلا فمتى كان معنعنا مثلا ترجحت الزيادة.[417]
وقد تقدم نظير هذا للشيخ وهو إطلاق المزيد في متصل الأسانيد على كل زيادة في السند من غير مراعاة للشرط الذي ذكر الحافظ.[418]

الشريط الثاني عشر

الوهم الرابع والعشرون بعد المائة: قال الشيخ: الطحاوي أحمد بن جعفر بن سلامة نسب إلى طحا وليس من أهلها لكنه كان من المجاورين لها، قريته قريبة منها، لكنها أشهر من طحطوح قريته.
تصحيحه: قد بينا فيما تقدم[419] أن اسم الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر، والطحاوي منسوب إلى طحا وهي مدينة من ديار مصر.[420]

---

406 - تهذيب الكمال (1/441).
407 - مقدمة ابن الصلاح، ص: (40).
408 - المصدر السابق.
409 - التقييد والإيضاح، ص: (32).
410 - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (1/321).
411 - النكت: (1/322).
412 - المصدر السابق: (1/322)، وتدريب الراوي: (1/116)، وتوضيح الأفكار: (1/75).
413 - النكت: (1/322).
414 - النكت: (1/322).
415 - النكت: (1/323).
416 - النكت: (1/323).
417 - النزهة، ص: (72 - 73).
418 - راجع: تصحيح الوهم الخامس والخمسين.
419 - انظر: تصحيح الوهم الثامن والثمانين.

وقال ياقوت الحموي: وليس من نفس "طحا" وإنما هو من قرية قريبة منها يقال لها: "طحطوط" فكره أن يقال له: "طحطوطي" فيظن أنه منسوب إلى الضراط، وطحطوط قرية صغيرة مقدار عشرة أبيات.[421]
فقول الشيخ "طحطوح" خطأ وإنما هي "طحطوط".
الوهم الخامس والعشرون بعد المائة: قال الشيخ: العيني نسبة إلى عين الماء.
تصحيحه: قال السخاوي: العيني نسبة لعين تاب البدر محمود بن أحمد بن موسي بن أحمد.[422]
الوهم السادس والعشرون بعد المائة: قال الشيخ: الحرفة هي الولاية أي الوظيفة التي يتولاها الإنسان.
تصحيحه: تفسير الحرفة بالولاية غير صحيح، قال صاحب القاموس: والحِرْفَةُ بالكسر: الطُّعْمَةُ والصِناعَةُ يُرْتَزَقُ منها وكُلُّ ما اشْتَغَلَ الا نْسَانُ به وضَرِيَ يُسَمَّى صَنْعَةً وحِرْفَةً لأَنَّهُ يَنْحَرِفُ إليها.
أولا يذكر الشيخ قول ابن مالك في لامية الأفعال:
فعالة لخصال والفعالة دع   لحرفة أو ولايــة ولا تهلا
الوهم السابع والعشرون بعد المائة: ذكر أن الألباني ذكر في إرواء الغليل حديثا فقال: في إسناده مجهول وهو النعمان بن ثابت التميمي لأنه وجد خطأ فقط في النسبة: النعمان بن ثابت هو التيمي وهو أبو حنيفة منسوب إلى تيم اللات.
تصحيحه: بحثت عن هذا الكلام في إرواء الغليل فما وجدته وما أراه إلا من أوهام الشيخ .
الوهم الثامن والعشرون بعد المائة: قال الشيخ: كما حصل لابن حزم مع الترمذي فإنه ذكر في المحلى قال ومحمد بن عيسى بن سورة مجهول يقصد الإمام الترمذي لأنه وجده بالاسم دون النسب، لم ينسب فوصفه بأنه مجهول.
تصحيحه: مسألة تجهيل ابن حزم لأبي عيسى الترمذي اضطربت فيها الأقوال، فالحافظ ابن كثير يقول: وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.[423]، بينما عزا تجهيل ابن حزم له الحافظ ابن القطان الفاسي[424]، والحافظ الذهبي[425]، والحافظ ابن حجر[426]، إلى كتاب الفرائض من الإيصال.
أما كتاب المحلى فما جهله فيه أبدا[427]، وأنا في شك من صحة ذلك عن ابن حزم لأمور:
الأول: أن الترمذي مترجم في كتاب المؤتلف والمختلف للحافظ أبي الوليد الفرضي[428]، ـ وهو من شيوخ ابن حزم[429] ـ وقد اطلع ابن حزم على هذا الكتاب وأثنى عليه.[430]
الثاني: أن الإمام ابن عبد البر ذكر الترمذي في مواضع من التمهيد[431]، وروى من طريقه[432]، والتمهيد ألفه ابن عبد البر في حياة ابن حزم، وقد وقف ابن حزم على التمهيد وأثنى عليه.[433]
الثالث: أن ابن حزم ذكر الترمذي مع البخاري ومسلم وأبي داود ووصفهم بـ "حفاظ الحديث."[434]

---

420 ـ الأنساب المتفقة، لابن القيسراني: (1/2)، والأنساب للسمعاني: (1/120)، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير: (275 - 2/276)، وتاج العروس للزبيدي: (38/483).
421 ـ معجم البلدان: (4/22).
422 ـ الضوء اللامع: (5/551).
423 ـ البداية والنهاية: (11/56)، وقد تحامل ابن كثير رحمه الله على ابن حزم، وإذا كان ابن حزم ـ كما يقول ابن كثير ـ لم يعرف الترمذي، فليس هذا بمسوغ لابن كثير أن يتحامل عليه، غاية ما في الأمر أنه علم أشياء وغابت عنه أشياء، فكان ماذا؟ هذا الحافظ أبو الحسن ابن القطان الفاسي لم يعرف الحافظين: أبا بكر ابن أبي عاصم، وأبا أحمد الحاكم، وهما من هما، ولم يضع هذا من منزلة ابن القطان.
424 ـ بيان الوهم والإيهام: (5/637).
425 ـ الميزان: (6/289).
426 ـ تهذيب التهذيب: (3/668).
427 ـ المحلى: (9/374).
428 ـ تهذيب التهذيب: (3/668).
429 ـ رسائل ابن حزم: (2/180).
430 ـ المصدر السابق.
431 ـ انظر ـ مثلا ـ التمهيد: (1/35)، (16/218)، (20/253)، (24/324).
432 ـ التمهيد: (6/58)، (16/156)، (21/121)، (22/325).
433 ـ رسائل ابن حزم: (2/179).
434 ـ الرسالة الباهرة، ص: (10).

هذه الأمور جعلتني أطمئن إلى عدم ثبوت هذا القول عن ابن حزم، وقد يكون قال ذلك أولا ثم اطلع على ما عرفه بمكانة الرجل.

أما قول الشيخ: "إن ابن حزم وجد الاسم هكذا محمد بن عيسى بن سورة، دون النسبة"، فكلام من لم يحقق بنفسه، ولا قلد الحفاظ قبله، فإن ابن حزم ذكره في المحلى بالاسم واسم أبيه والنسبة والكنية.[435]

الوهم التاسع والعشرون بعد المائة: ذكر الشيخ أن لأبي خيثمة زهير بن حرب شيخ مسلم ابن الحجاج مصنفا اسمه "كتاب الإيمان".

تصحيحه: المعروف أن للحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد النسائي كتابا اسمه:"كتاب العلم" وهو مطبوع بتحقيق الشيخ الألباني ولهذا لم يذكر أصحاب الفهارس والأثبات كابن خير الإشبيلي وابن حجر العسقلاني ومحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني لأبي خيثمة كتابا بهذا الاسم.

الوهم الثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: الكتب المرتبة على الأبواب مثل الموطأ، والصحيحين، وصحيح ابن حبان.

تصحيحه: أما صحيح ابن حبان فلم يرتبه مصنفه على الأبواب أصلا وإنما رتبه ابن بلبان الفارسي وسمى ترتيبه له بـ "الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان"

الوهم الحادي والثلاثون بعد المائة: ذكر الشيخ أن أبا داود الطيالسي من أوائل الذين ألفوا المسند على ترتيب الصحابة أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم أبي عبيدة، ثم عبد الرحمن بن عوف...إلخ، وهو من أصحاب مالك.

تصحيحه: أما مسند الطيالسي فبدايته أحاديث أبي بكر، ثم أحاديث عمر، ثم أحاديث عثمان، ثم أحاديث علي، ثم أحاديث الزبير بن العوام، ثم سعد بن أبي وقاص، ثم عبد الرحمن بن عوف، ثم أبي عبيدة بن الجراح، ثم طلحة بن عبيد الله، ثم سعيد بن زيد...إلخ

وأما مسند الحميدي فابتدأه الحميدي بمسند أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم الزبير، ثم عبد الرحمن بن عوف، ثم سعد بن أبي وقاص، ثم سعيد بن زيد، ثم أبي عبيدة...إلخ.

تنبيه:

فات الحافظ أبا الحجاج المزي ذكر الطيالسي في الرواة عن مالك، وقد روى أحاديث عن مالك.[436]

الوهم الثاني والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: يعاصر الطيالسي أبا داود الحميدي عبد الله بن الزبير ومسنده ـ يعني الحميدي ـ على هذه الطريقة أيضا، ومسنداهما ـ الطيالسي والحميدي ـ صغيران خفيفان.

تصحيحه: هذا الكلام فيه نظر؛ فإن وصف مسند الطيالسي بأنه صغير خفيف خلاف الواقع وهو أكبر من مسند الحميدي بكثير.

الوهم الثالث والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: جمعت أطراف بعض الأسانيد ككتاب البوصيري إتحاف المهرة أو إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، وألف ابن حجر كتاب المطالب العالية بزوائد المسانيد العالية.

تصحيحه: هذا التخليط يدل على عدم التمييز بين كتب الأطراف وكتب الزوائد؛ فكتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن إما على سبيل الاستيعاب أو بالنسبة لكتب مخصوصة ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك بتمامها وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط... أما ترتيبها فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة مرتبين أسماءهم على حروف المعجم، أي يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا، وربما رتبها بعضهم

---

[435] ـ المحلى: (9/374).

[436] ـ مسند الطيالسي: (214)، (946)، (1176)، (1568)، (1847).

وهو قليل على الحروف بالنسبة لأول المتن..[437]، وأما كتب الزوائد فهي: "المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى."[438]
وكتاب الحافظ أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري اسمه "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"[439]، ذكر فيه زوائد مسانيد الأئمة: أبي داود الطيالسي، ومسدد، والحميدي، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير، على الكتب الستة.[440]
وكتاب الحافظ ابن حجر سماه مؤلفه "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية"[441]، لكن للحافظ ابن حجر كتاب في الأطراف اسمه: "إتحاف المهرة بأطراف العشرة"، وهي الموطأ، ومسند الشافعي، وأحمد، والدارمي، وابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرك، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والسنن للدارقطني، وإنما زاد العدد واحدا لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه.[442]
الوهم الرابع والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: وقد توفي الدارقطني والعلل في صندوقه ولم يخرجه للناس فبقي غير مروي.
تصحيحه: بل أخرجه ورواه الناس عنه، وقد ذكره الحافظ ابن خير في فهرسته، وساق إسناده إليه[443]، وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس[444]، وأنا أرويه من طريق الحافظين المذكورين.
الوهم الخامس والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: العلل الصغرى للترمذي ألحقت بآخر سننه والعلل الكبرى للترمذي، وقد طبعت مستقلة وشرحها ابن رجب في كتاب وهو مطبوع في مجلدين: شرح العلل الكبرى.
تصحيحه: العلل الكبير للترمذي طبع في مجلدين بترتيب القاضي أبي طالب وعندي هذه الطبعة، ورأيت منه طبعة أخري في مجلد واحد، وعندي أنها أحسن من الأولى، والله أعلم.
وأما العلل الصغرى الملحقة بآخر الجامع فهي التي شرحها الحافظ ابن رجب وشرحه مطبوع في مجلدين باسم "شرح علل الترمذي" بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، وقد طبعت أيضا في مجلدين بتحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ورأيت طبعة أخرى لهذا الشرح في مجلد واحد وهي رديئة، وبهذا البيان يتضح لك التخليط الواقع في كلام الشيخ.
الوهم السادس والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: صدر من طبعة الشيخ أحمد شاكر للمسند واحد وعشرون مجلدا ولم تصل إلى النصف وتوفي أحمد شاكر ولم يتمها.
تصحيحه: أستبعد جدا أن يكون القدر الذي قام الشيخ العلامة المحدث أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ بتحقيقه من المسند قد وصل إلى هذا العدد، كيف وقد طبع تحقيقه مع إكمال بعض المحققين[445] لما بقي عليه في عشرين مجلدا! فأنا أرى في عبارة الشيخ مبالغة.
الوهم السابع والثلاثون بعد المائة: مثل الشيخ للتصنيف على الأطراف بجامع الأصول لأبي البركات بن الأثير، ومجمع البحرين في زوائد المعجمين لأبي بكر الهيثمي، وذكر تحفة الأشراف للمزي، والجمع بين الصحيحين للحميدي.
تصحيحه: الكتب التي مثل بها الشيخ للتصنيف على الأطراف ليس فيها من مصنف على الأطراف إلا كتاب الحافظ الكبير أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، وذكر هذه الكتب ضمن

---

437 ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص: (47).
438 ـ أصول التخريج، ص: (119).
439 ـ إتحاف الخيرة المهرة: (85 - 1/86).
440 ـ المصدر السابق: (1/88).
441 ـ المطالب العالية: (1/89).
442 ـ ذيل طبقات الحفاظ لابن فهد، ص: (213)، بتصرف يسير جدا.
443 ـ فهرسة ابن خير: (1/171).
444 ـ المعجم المفهرس: (1/159).
445 ـ هو: حمزة أحمد الزين، طبع دار الحديث.

كتب الأطراف يدل على عدم المعرفة بهذه الكتب أو عدم معرفة المقصود بالتصنيف على الأطراف.
واعلم أن الحافظ الهيثمي يكنى بأبي الحسن[446]، ولا يكنى بأبي بكر، والعجب من الشيخ كيف يذكر كتاب الهيثمي باسمه "مجمع البحرين في زوائد المعجمين" ضمن كتب الأطراف!!!
إن هذا ليذكرني بقول أحد الشيوخ - وهو يتكلم عن شروط المجتهد -: فيرجع في الأحاديث إلى صحيحي البخاري ومسلم، وفي أحوال الصحابة للإصابة لابن حجر، وفي أحوال الرواة للمدارك لعياض!!!
الوهم الثامن والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: الزوائد عكس الأطراف.
تصحيحه: هذا التعريف غير جيد، بل الصواب ما قدمناه قبل قليل.[447]
الوهم التاسع والثلاثون بعد المائة: قال الشيخ: ألف في سبب ورود الحديث بعض شيوخ أبي يعلى بن الفراء الحنبلي وهو مطبوع في ثلاث مجلدات.
تصحيحه: المطبوع في ثلاثة مجلدات ليس لبعض شيوخ أبي يعلى القاضي الحنبلي، وإنما هو للشيخ إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني، وقد قال في مقدمته: وإن من أجل أنواع علوم الحديث معرفة الأسباب، وقد ألف فيها أبو حفص العكبري كتابا، وذكر الحافظ ابن حجر أنه وقف منه على انتخاب، ولما لم أظفر في عصرنا بمؤلف مفرد في هذا الباب، غير أوائل تأليف شرع فيه الحافظ السيوطي، ورتبه على الأبواب، فذكر فيه نحو مائة حديث، واخترمته المنية قبل إتمام الكتاب، سنح لي أن أجمع في ذلك كتابا تقر به عيون الطلاب، فرتبته على الحروف والسنن المعروف، وأضفت له تتمات تمس الحاجة إليها، وتحقيقات يعول عليها، وسميته: (البيان والتعريف في أسباب الحديث الشريف)، وجعلته خدمة لحضرة الحبيب الأكرم صلى الله عليه وسلم ووسيلة لشفاعته يوم الحسرة والندم، ومن الله سبحانه أرجو التوفيق والإعانة.[448]
الوهم الأربعون بعد المائة: قال الشيخ: وهي نقل محض أي هذه الأنواع مجرد نقل محض فليست هي من مصطلح الحديث في الواقع بل هي علوم مستقلة.
تصحيحه: قال الحافظ: وهي أي هذه الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعسر فليراجع لها مبسوطاتها ليحصل الوقوف على حقائقها.[449]
والأنواع التي ذكر الحافظ في خاتمة النخبة هي:
1- معرفة طبقات الرواة، ومواليدهم، ووفياتهم، وبلدانهم، وأحوالهم: جرحا، وتعديلا، ومراتب الجرح والتعديل.
2- معرفة الكنى، والأسماء، والألقاب، والأنساب.
3 - آداب الشيخ والطالب.
4 - سن التحمل والأداء.
5 - صفة كتابة الحديث، وعرضه، وسماعه، وإسماعه...إلخ.
فهل هذه الأنواع ليست من مصطلح الحديث في الواقع كما يقول الشيخ؟! وإذا لم تكن منه فمن أي العلوم هي؟ أهي: تفسير؟ أو لغة؟ أو فقه؟ أو سيرة؟ أو أصول فقه؟ أو منطق؟ أو تاريخ؟
أوَ ليست هذه الأنواع مذكورة في ألفية الحافظ العراقي التي قام الشيخ بتحقيقها على نسخ، منها ما هو مقروء على المؤلف أبي الفضل العراقي؟!
ألم تذكر هذه الأنواع في تدريب الراوي للسيوطي الذي نوه به الشيخ؟!

ملحق
في بعض الأوهام الواردة في الدورة المفرغة على موقع الشيخ:

446 - المطالب العالية: (1/86).
447 - راجع تصحيح الوهم الثالث والثلاثين بعد المائة.
448 - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: (31 - 1/32).
449 - النزهة، ص: (126).

منها قوله ـ وهو يتحدث عن "من وافقت كنيته اسم أبيه"-:إن أبا إسحاق السبيعي هو أبو إسحاق بن إسحاق. وهذا باطل، فأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة.[450]
ومنها قوله:"أبو مسعود عقبة بن عامر"، وإنما هو ابن عمرو.[451]
ومنها قوله: "محمد بن بشار كان يلقب بغندر"، وليس كذلك، بل لقبه: "بندار"[452]، وأما غندر فلقب جماعة[453]، منهم: الحافظ الكبير محمد بن جعفر صاحب الإمام شعبة بن الحجاج.[454]
ومنها قوله ـ وهو يتكلم عن المدبج -: واشتقاقه من التدبيج في السير وهو ضرب من ضروب السير تختلط فيه الأرجل تكون الرجل الخلفية تدخل بين الرجلين الأماميتين في السير، ثم تدخل الأمامية كذلك بين الأخريين في السير، فهذا النوع يسمى بالتدبيج: اختلاط الأرجل في السير بالنسبة للدواب، فحملت عليه الرواية إذا كان السابق يتأخر تارة في الرواية، واللاحق يتقدم تارة فيكون هذا كالتدبيج، كاختلاط الأرجل في السير. فهذا كلام لا طائل من ورائه، فالتدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه.[455]
قال الحافظ العراقي: الظاهر أنه سمي بذلك لحسنه فإن المدبج لغة هو المزين قال صاحب المحكم: الدبج النقش والتزيين فارسي معرب قال وديباجة الوجه حسن بشرته، ومنه تسمية ابن مسعود "الحواميم" ديباج القرآن وإذا كان هذا منه فإن الإسناد الذي يجتمع فيه قرينان أو أحدهما أكبر والآخر من رواية الأصاغر عن الأكابر إنما يقع ذلك غالبا فيما إذا كانا عالمين أو حافظين أو فيهما أو في أحدهما نوع من وجوه الترجيح حتى عدل الراوي عن العلو للمساواة أو النزول لأجل ذلك فحصل للإسناد بذلك تحسين وتزيين كرواية أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين ورواية ابن معين عن أحمد، وإنما يقع رواية الأقران غالبا من أهل العلم المتميزين بالمعرفة، ويحتمل أن يقال إن القرينين الواقعين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة فشبها بالخدين فان الخدين يقال لهما الديباجتان كما قاله صاحبا المحكم والصحاح، وهذا المعنى يتجه على ما قاله الحاكم وابن الصلاح إن المدبج مختص بالقرينين ويحتمل أنه سمي بذلك لنزول الإسناد فإنهما إن كانا قرينين نزل كل منهما درجة وإن كان من رواية الأكابر عن الأصاغر نزل درجتين.[456]
ومنها: قوله: "صحيح ابن حبان اسمه التقاسيم والأنواع فجعل فيه أهل الحديث أنواعا ورواياتهم أقساما وعلى أساسها رتب كتابه"، قلت: هذا تحليل من الشيخ لاسم كتاب ابن حبان، ولا أساس له من الصحة، قال ابن حبان: فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية، متفقة التقسيم غير متنافية:
فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.
والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.
والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.
والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.
والخامس: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة، ليس يعقلها إلا العالمون، الذين هم في العلم راسخون، دون من اشتغل في الأصول بالقياس المنكوس، وأمعن في الفروع بالرأي المنحوس، وإنا نملي كل قسم بما فيه من الأنواع، وكل نوع بما فيه من الاختراع، الذي لا يخفى تحضيره على ذوي الحجا، ولا تتعذر كيفيته على أولي النهى، ونبدأ منه بأنواع تراجم الكتاب، ثم نملي الأخبار بألفاظ الخطاب، بأشهرها إسنادا، وأوثقها عمادا، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في

---

450 ـ تهذيب التهذيب: (284 - 3/285).
451 ـ المصدر السابق: (3/126).
452 ـ تهذيب التهذيب: (3/519).
453 ـ سير أعلام النبلاء: (214 - 16/217).
454 تهذيب التهذيب: (3/531).
455 ـ تدريب الراوي: (2/248).
456 ـ التقييد والإيضاح، ص: (334 - 335).

ناقليها، لأن الاقتصار على أتم المتون أولى، والاعتبار بأشهر الأسانيد أحرى، من الخوض في تخريج التكرار، وإن آل أمره إلى صحيح الاعتبار.[457]
ومنها: قوله: "من المتوسطين في الجرح والتعديل الإمام البخاري رحمه الله فهو متوسط وكذلك شيخاه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وكذلك إسحاق بن راهويه وعلي بن المديني وكذلك الإمام القطان يحيى بن سعيد فكل هؤلاء من المتوسطين في الجرح والتعديل."
قلت: يحيى القطان ويحيى بن معين ليسا من المتوسطين، قال الذهبي: كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخا، فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدا، فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه.[458]
وقال الشيخ محمد بن علي بن آدم:

اعلم بأن أهل كـل طبـقه	**انقسموا اثنين لدى مـن حققه**
مـن يتشدد ومن توسـطا	**أولى الطباق شعبة قـد أفرطا**
توسط الثوري في التي تلي	**أتى ابن مهدي توسـطا يـلي**
وشدد القطان في التي تـلي	**أظـهر أحـمد توسطا جـلي**
قابـله نجل معـين وتلا	**بـعد أبو الحاتم تـشديدا جلا**
قابله حـبر بخارى فـغدا	**أعدل من سار على درب الهدى[459]**

ومنها: قوله: "كسليمان بن بلال اشتهر لدى المحدثين بالمصحف يسمى المصحف لصدقه"
قلت: ليس هذا في ترجمة سليمان بن بلال، من تهذيب الكمال[460]، وسير أعلام النبلاء[461]، وتذكرة الحفاظ[462]، والتبيان لبديعة البيان[463]، وتهذيب التهذيب[464]، وقد قيلت هذه الكلمة في حق سليمان بن مهران الأعمش[465]، فلعله التبس على الشيخ بسليمان بن بلال.
ومنها: قوله: "أحد علماء الشافعية وهو أبو عبد الرحمن الشافعي ولا يعرف اسمه"
قلت: أبو عبد الرحمن الشافعي اسمه: أحمد بن يحيى بن عبد العزيز.[466]
ومنها: قوله: "الدومي نسبة إلى دومى وهي مزرعة حول دمشق فليست بلدا إنما هي مزرعة في البلد"
قلت: قال السمعاني: الدومي: بضم الدال المهملة والميم بينهما الواو، هذه النسبة إلى دومة الجندل، وهو موضع فاصل بين الشام والعراق، سميت بدوم ابن إسماعيل بن إبراهيم، وهي على سبع مراحل من دمشق[467]، وقال السيوطي: وإلى دُومَة قرية بغوطة دمشق غيرها ذكرها ياقوت.[468]
قلت: فوهم الشيخ في موضعين:
الأول: قوله: "دومى"، وإنما هي: "دومة"
الثاني: قوله: "فليست بلدا..."
ومنها: قوله: "فإسماعيل بن إبراهيم بن علية، نسبة إلى أم أبيه، كذلك إبراهيم بن علية نسب إلى أمه، وقد كان يكره هذه النسبة"
قلت: "علية" ليست أم إبراهيم والد إسماعيل ـ كما زعم الشيخ ـ وإنما هي أم إسماعيل نفسه[469]، فلهذا يتعين أن يكتب "بن" بالألف قبل "علية"، ويعرب بإعراب "الابن" المذكور أولا، ولهذا

---

457 ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ص: (70).
458 ـ سير أعلام النبلاء: (9/183).
459 ـ إتحاف النبيل بمهمات علم الجرح والتعديل، ص: (17)، وانظر شرحه إيضاح السبيل، ص: (55).
460 ـ تهذيب الكمال: (372 - 11/375).
461 ـ سير أعلام النبلاء: (425 - 7/427).
462 ـ تذكرة الحفاظ: (171 - 1/172).
463 ـ التبيان لبديعة البيان: (1/242).
464 ـ تهذيب التهذيب: (86 - 2/87).
465 ـ تهذيب التهذيب: (2/110).
466 ـ ثقات ابن حبان: (8/20)، وسير أعلام النبلاء: (10/555)، وطبقات الشافعية الكبرى: (2/64).
467 ـ الأنساب: (2/509)، واللباب لابن الأثير: (1/515).
468 ـ لب اللباب: (1/34).
469 ـ تذكرة الحفاظ: (1/235)، والتبيان لبديعة البيان: (1/274).

نظائر، منها: عبد الله بن مالك ابن بحينة، ومحمد بن علي ابن الحنفية، وإسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، وغيرهم.[470]

خاتمة:

إنني في هذا الكتاب لم أقصد لتجريح شخص بعينه، ولكن قصدي تعرية الباطل الدخيل من الحق الأصيل، مما سطرته يد كل عالم راسخ، وخطه بنان كل طود شامخ، فإن أصبت فمن الله وحده، وله الحمد كثيرا، وإن تكن الأخرى فمني، وأستغفر الله، وإنني أطلب من القارئ الكريم أن يتريث في الحكم حتى يتصور، وليحكم بالعدل والقسط، وليحذر الهوى، فإنما هي شهادة، وقد قال تعالى: "ستكتب شهادتهم ويسألون"، والولاء والبراء لله وحده، لا للأشخاص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

كتبه:

أبو ميمونة محمد بن الدي

---

470 ـ شرح النووي على صحيح مسلم: (1/379).